الاجتهاد الفقهي المالكي ودوره في رعاية حقوق الأسرة واستيعاب نوازلهما - إهمال الزوجة للتجهيز أنموذجاً -

عبد العزيز وصفي

دكتوراه في الدراسات الإسلامية وباحث في القانون المقارن - منسق مركز البصائر للبحوث والدراسات - عضو بمركز ميّارة للبحوث والدراسات في المملكة المغربية
wasfi22@gmail.com

حميد مسرار

أستاذ مساعد بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - وجدة
أستاذ سابق بالمركز الجهوي - لمهن التربية والتكوين - وجدة - المملكة المغربية
hamidmessrar@hotmail.fr

الملخص:

يتناول هذا البحث تصوّر الشريعة الإسلامية ومعالجتها لموضوع الأسرة من حيث أهميتها باعتبارها الخلية الأولى في بناء المجتمع، بالإضافة إلى بيان حقوقها، وأسسها السليمة وركائزها المتينة التي تضمن استقرارها وتحفظ وجودها وديمومتها. ومن هذه الركائز، منظومة حقوقها والتي هي صمام الأمان للحفاظ عليها واستقرارها، ضماناً للاستعمال السليم لها وتجنباً لأي تعسف في استعمالها في ظل ما تروج له الثقافة الغربية وحمولتها الفكرية من إعلان حرب على منظومة الحقوق الأسرية الإسلامية، باعتبارها حقوقاً متجاوزة كانت سبباً في الحيف الذي لحق بالمرأة، فلم تعد تصلح لواقعنا المعيش. وقد اختار الباحثان قضية إهمال الزوجة لتجهيز نفسها قصد بداية حياة أسرية مستقرة أنموذجاً للدراسة انطلاقاً من النصوص الشرعية والفقهية وفتاوى العلماء والنوازل الأسرية في الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الاجتهاد الفقهي، الأسرة، الحقوق الزوجية، إهمال الزوجة، العلاقات الأسرية.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الغر الميامين أجمعين.

أما بعد:

فإنّ دراسة حقوق الأسرة لها أهميتها التي لا تخفى على أحد؛ إذ هي ترتبط بحياة الإنسان في سائر أحواله، وفي كلّ مرحلة من مراحل حياته، وذلك يعني: أن كلّ إنسان في هذا الوجود لابد أن تثبت له بعض هذه الحقوق التي تقابلها حتمًا واجبات يتعيّن عليه أدائها؛ فهو لا يخلو من أن يكون ولدًا، أو والدًا، أو زوجًا^[١].

وقد عنيت الشريعة الإسلامية ببيان هذه الحقوق بيانًا مُفصّلًا، كما اهتمت بتنظيمها تنظيمًا دقيقًا يُسائر كلّ مرحلة يمرّ بها الإنسان في حياته؛ لكي يكون جديرًا بتحمّل الخلافة في الأرض تحقيقًا للحكمة الإلهية من وجوده في هذه الدنيا وبقائه فيها إلى أجلٍ معلوم.

وانطلاقًا من هذه الرؤية فإن الأسرة هي المؤسسة التربوية الأولى المسؤولة عن تنشئة الأفراد على احترام القيم السائدة فيها، واحترام الأنظمة الاجتماعية ومعايير السلوك، والحفاظ على حقوق الآخرين ونبذ السلوكيات الخاطئة. ولا يخفى أن موضوع الأسرة من القضايا العملية التي زاد الحديث عنها مؤخرًا على مستوى الدول والهيئات والمنظمات الدولية، وكل منها يحاول إيجاد صيغة جديدة

[١]- يلاحظ أن كلمة "ولد" تُطلق على الذكر والأنثى، وهي بمعنى المولود، وأنّ كلمة "زوج" تُطلق كذلك على الذكر والأنثى، ونعني بالوالد هنا الوالد والوالدة، وذلك من قبيل التغليب.

مبتكرة للأسرة، فالبعض دعا إلى نبذ الأسرة التقليدية وتطوير بنائها، وآخرون دعوا إلى تحريرها من القيود القانونية وإطلاق العنان لكل شراكة حتى وإن قامت على علاقة شاذة محرمة واعتبارها مجازاً "نمطاً جديداً من الأسر"، وبالمقابل يظهر المنهج الإسلامي المتوازن لتكوين الأسرة ورعايتها والحفاظ على أفرادها وتماسكها باعتبارها أهم مؤسسة تربوية لتكوين النشء، وهي الحاضنة الأولى لتعزيز القيم الأخلاقية.

لقد اعتنى الإسلام بالأسرة عناية خاصة وقد جعلها أساس بناء المجتمع وصلاحه؛ فأسسها على ركائز ثابتة ودعامات صلبة تحفظ وجودها وتضمن ديمومتها. ومن هذه الركائز المنظومة الحقوقية التي تؤطرها؛ إذ هي بمثابة صمّام أمانها وعنوان تماسكها بل دعامتها الأساسية التي بصلاحتها تصلح وبفسادها تفسد.

أهمية موضوع البحث:

تُعَدُّ الأسرة اللبنة الأولى من لبنات المجتمع بل هي من أهم دعائم المجتمع، فإذا كانت الأسرة كذلك فإن الزواج هو أصل وأساس هذه الأسرة، ومن هنا أيضاً يأخذ الزواج نفس العناية التي تأخذها الأسرة إن لم تكن أقوى وأشد، ولا نعرف ديناً من الأديان السماوية إلا وكان الزواج فيه المكان الأول مما يستدعي العناية والاهتمام؛ وليس ذلك لأن الزواج أصل الأسرة فحسب بل إنه أيضاً مما تدعو إليه الفطرة وتقضي به الطبيعة.

لذلك كانت العناية بتقوية الأسرة والمحافظة على استقرارها؛ لأن العناية بها صلاح للمجتمع كله.

ومن هنا تبرز أهمية البحث في النقاط التالية:

١. بيان أهمية موضوع الأسرة في حياتنا كمؤسسة اجتماعية وتربوية؛ باعتبارها أهم مؤسسة تربوية لتعليم النشء، والحاضنة الأولى لتعزيز القيم الأخلاقية والروحية.
٢. إبراز المنهج الإسلامي لتكوين الأسرة ورعايتها والحفاظ عليها.
٣. إبراز موضوع المرأة والأسرة والحقوق الأسرية من زاوية الفكر الحديث.
٤. التأسيس النظري لحقوق الأسرة في ظل الطروحات الفكرية والثقافية، والمقولات الكلامية الأحادية والاختزالية التي تحاول التَّنْقِيص من أهمية هذه الحقوق في الحفاظ على الأسرة واستقرارها وتماسكها.

أهداف البحث:

من الأهداف التي سعى البحث لتحقيقها، نذكر ما يلي:

١. بيان دور مؤسسة الأسرة في ضوء الواقع والتحديات المعاصرة.
٢. إبراز أهمية تكوين الأسرة وكيفية تحقيق استقرارها.
٣. توضيح دور التشريع الإسلامي والحقوق في موضوع الأسرة.

منهج البحث:

اعتمدنا في كتابة هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاستقراء الجزئي للنصوص الشرعية وكلام الفقهاء المتعلقة بالتشريع الأسري، وربط المقدمات بنتائجها، والوصول بالكماليات إلى الجزئيات باستخدام الاستدلال المباشر وغير المباشر.

حدود البحث:

ليس من صميم هذا البحث تناول كل ما يتعلّق بحقوق الأسرة في الفقه الإسلامي، ولا التشريعات المعاصرة المتعلقة بها؛ لأن مثل هذا التصور ينوء به مثل هذا البحث، وإنما اقتصرنا حدوده على بيان أهم الحقوق الأسرية التي يكثر النقاش حولها في وقتنا المعاصر، وقد اخترنا نموذجاً منها وهو: إهمال الزوجة لتجهيز نفسها إلى بيت الزوجية طلباً للعيش الدائم والمستقر بغية تكوين أسرة صالحة وسعيدة.

مشكلة البحث:

إنَّ بناء الفرد في أي مجتمع من المجتمعات لا يتأتَّى إلا من خلال مؤسسة الأسرة التي استقامت أركانها واستوى بنيانها، فكيف يتمُّ البناء الأسري الصحيح؟ وعلى أية أسس تقوم مؤسسة الأسرة في الإسلام؟ وانطلاقاً من هذين السؤالين المحوريين وما يتناسل منهما من أسئلة فرعية، تدور إشكالية البحث والتي تكمن في الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي الأسس والمركزات التي تستند إليها حقوق الأسرة في الفقه الإسلامي والتشريع المعاصر؟
- وما هي وسائل الشريعة الإسلامية في تثبيتها والدفاع عنها؟
- كيف تحافظ هذه الأسس على تماسك الأسرة واستقرارها واستمراريتها؟

الدراسات السابقة:

يُعدُّ موضوع الأسرة من الموضوعات المعاصرة والمتجدِّدة، والحديث عنها وعن حقوقها أصبح حديث الساعة في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي المختلفة وفي المؤسسات العلمية والبحثية، وقد كتب فيه الكثير من الكتب والأبحاث والمقالات، وعقدت له الكثير من الندوات والملتقيات، وكثرت فيه الخطب والمواظع والإرشادات. لكننا لم نجد من أفرد الحديث عن حقوق الأسرة في موضوع إهمال الزوجة لتجهيزها لزوجها وما يرتبط بذلك من حقوق بينهما، وهذه إحدى الصعوبات التي واجهتنا في كتابة هذا الموضوع، وسوف نحاول الإفادة مما كُتب في موضوع الأسرة والحقوق المرتبطة بها بصورة عامة بما يخدم البحث ويحقِّق أهدافه.

خطة البحث:

يشتمل هذا البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة.

المقدمة: وقد تقدَّمت بما اشتملت عليه.

- المبحث الأول: حقوق الأسرة في الفقه الإسلامي: الأسس والمركزات.
المطلب الأول: حقوق الأسرة في الشريعة الإسلامية: أصولها وأساسها الفكري
المطلب الثاني: وسائل الشريعة الإسلامية في تحقيق المصلحة للأسرة وتثبيت حقوقها.
المطلب الثالث: حقوق الأسرة بين سلطة الفرد وسلطان الدولة.
 - المبحث الثاني: أسس ومركزات حقوق الأسرة وأثرها في توجيه إنظار الزوجة للتجهيز.
المطلب الأول: أبعاد إنظار الزوجة للتجهيز.
المطلب الثاني: إنظار الزوجة للتجهيز وسيلة لتحقيق مصلحة الأسرة.
المطلب الثالث: حقُّ الدخول بين سلطة الزوج وسلطان الدولة.
 - خاتمة: وفيها أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات.
- وأخيراً نسأل الله تعالى أن يكتب لنا أجر هذا العمل غير منقوص، وأن لا يحرمننا من ذلك؛ كما نسأله سبحانه أن يكون كله صواباً؛ فما كان فيه من خير وصواب فهو من توفيقه تعالى، وما كان عداً ذلك فهو من عند أنفسنا ومن الشيطان؛ والله ورسوله منه بريتان؛ ولنسنا ندَّعي الكفاية والتمام؛ فالكمال لله الواحد القهار.
- والحمد لله ربِّ العالمين الذي تتمُّ بنعمته الصالحات.

المبحث الأول: حقوق الأسرة في الفقه الإسلامي: الأسس والمرتكزات

أسس الشرع الإسلامي كيان الأسرة وفق نظام متكامل ومحكم، يقوم على اعتبار الحق ركيزته الأساسية حفاظاً على بيضتها واستقرارها ودوامها وقديسيتها. ومن هنا بناه على أسس متينة وثابتة تستمد نظريتها وقوامها الفكري والتشريعي من فلسفة الحق وعدم الضرر؛ وهي فلسفة تقوم - في صميمها - على اعتبار الشرع مصدراً له، كما تقوم على اعتباره وسيلة لتحقيق مصلحة دائمة، وتجعل الفرد فيها كالدولة كلاهما يستمد حقوقه من الشرع ويرجع إليه لمعرفة.

وانطلاقاً من هذا التصور اتضح للباحثين أن هذه الأسس تتحدد في ثلاثة، وهي تعتبر اليوم من ركائز فلسفة الحق في المدنيات المعاصرة، وقد نجد صيرورتها في مجال الأسرة بشكل واضح. ومن هنا يرد سؤال مفاده: كيف تحافظ لنا هذه الأسس الثلاثة على تماسك الأسرة ودوامها واستقرارها؟

وللوقوف على بعض جوانب الإشكالية، ارتأينا أن نتناولها في المطالب التالية:

- المطالب الأول: حقوق الأسرة في الشريعة الإسلامية: أصالتها وأساسها الفكري.
- المطالب الثاني: وسائل الشريعة الإسلامية في تحقيق المصلحة للأسرة وتثبيت حقوقها.
- المطالب الثالث: حقوق الأسرة بين سلطة الفرد وسلطان الدولة.

المطلب الأول: حقوق الأسرة في الشريعة الإسلامية: أصالتها وأساسها الفكري

أولاً: مفهوم الأسرة في اللغة:

يُشتق أصل لفظة "أسرة" من مادة (أسر، يأسر أسيراً، يأسر أسراً، وإيساراً)، أي: شدة^[٢]، فالأسر: هو الحبس، وهو الإمساك، ومن ذلك الأسير، والأمر هو الشد، قال تعالى: {وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ^[٣]، وأسرة الرجل: رهطه؛ لأنه يتقوى بهم كما قال الجوهري وغيره^[٤].

ف«الأسرة من الرجل: الرهط الأذنون وعشيرته؛ لأنه يتقوى بهم»^[٥].

وقال الأزهري: «الأسرة: الدرع الحصينة»^[٦].

و«الأسرة: الدرع الحصينة وأهل الرجل وعشيرته والجماعة يربطها أمر مشترك»^[٧].

ويقول ابن منظور: «الأسرة: عشيرة الرجل وأهل بيته»^[٨].

الأسرة في الاصطلاح:

لم يرد مصطلح (الأسرة) في القرآن والسنة، وهو الأمر الذي جعل من الصعّب جداً تحديد معناه في الاصطلاح رغم شيوعه اجتماعياً.

ومن هنا وجدت لهذا المصطلح تعريفات كثيرة جداً، ومما عرفت به الأسرة أنها: «الوحدة الأولى للمجتمع وأولى مؤسساته التي تكون العلاقات فيها في الغالب مباشرة ويتم داخلها تنشئة الطفل اجتماعياً، ويكتسب منها الكثير من معارفه ومهاراته وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة، ويجد فيها أمنه وسكنه، وهي رابطة اجتماعية تتكوّن من زوج وزوجة وأطفالهما وتشمل الجدود والأحفاد وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة»^[٩].

وعرفها الشيخ أبو زهرة بقوله: «تشمل كلمة "الأسرة" الزوجين والأقارب جميعاً سواء منهم الأذنون وغير الأذنين»^[١٠].

[٢]- لسان العرب، مادة (أسر)، ١٩/٤.

[٣]- المعجم الوسيط، مادة (أسر) ١٧/١.

[٤]- ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، مادة (أسر)، ٢٢/٦ - ٢٣، ولسان العرب، ٦٠/١، ومعجم مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (أسر)، ص ٦١.

[٥]- تاج العروس ٥١/١٠.

[٦]- تهذيب اللغة، ٤٣/١٣.

[٧]- المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية)، إبراهيم مصطفى وآخرون، ص ١٧.

[٨]- لسان العرب، ٢٠/٤.

[٩]- دور الأسرة في إعداد القائد الصغير، هاني السيد العزب، ص ١٨.

[١٠]- تنظيم الإسلام للمجتمع، ص ٦٢.

وهي عبارة عن جماعة اجتماعية تتألف من رجل وامرأة، ترتبطا برابطة زوجية شرعية، ويعيشان في مكان إقامة مشترك، ويقومان بوظيفة تكاثرية، وبينها تعاون اقتصادي^[١١].

وبمعنى آخر: فالأسرة هي مجموعة من الأفراد أو الأعضاء المتكافلين والمتكاتفين معاً يقيمون في بيئة شكلية خاصة بهم تسمى المنزل أو البيت في العادة، وتربطهم علاقات متنوعة: بيولوجية ونفسية وعاطفية واجتماعية واقتصادية وشرعية - قانونية^[١٢].

والذي يُجمع عليه الباحثون أن مصطلح "الأسرة" لم يكن دارجاً عند المتقدمين، وإنما كان المتعارف عليه هو لفظ "الأهل"، ومنه قوله تعالى: {فَأَسِرْ بِأَهْلِكَ بِطُغْيِ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَذْبَارَهُمْ}^[١٣]، وقوله تعالى: {إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرًا تَكُنْتُمْ مِنَ الْغَابِرِينَ}^[١٤]، وقوله تعالى: {وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ}^[١٥]، وقد جاءت الأحاديث النبوية بإطلاق لفظ "الأهل" على الزوجة تحديداً، وفي هذا ما لا يخفى من الإحياء النفسي العاطفي، ومن التوجيه السلوكي...^[١٦].

ومن هنا يتبين لنا أن المصطلحين (الأسرة - الأهل) هما متطابقان^[١٧]، أما في زمننا الحاضر: فيقصد بالأسرة: تلك الأسرة النووية التي تتألف من الزوج والزوجة والأبناء فقط. أما الأهل فهم الذين يحيطون بهم من الأعمام والعمات والأخوال والخالات والأجداد والجندات والإخوة والأخوات وأبنائهم. فالأسرة النووية هي الأسرة الصغيرة، بينها العائلة هي الأسرة الممتدة^[١٨].

وينصُّ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٢٠٠ د - ٢١) المؤرخ في ١٦ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٦ وتاريخ بدء النفاذ ٢٣ مارس (آذار) ١٩٧٦م وفقاً لأحكام المادة ٤٩ على ما يلي:

١. الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.
 ٢. يكون للرجل والمرأة ابتداء من بلوغ سن الزواج حق معترف به في التزوج وتأسيس أسرة.
 ٣. لا ينعقد أي زواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاً كاملاً لا إكراه فيه.
 ٤. تتخذ الدول الأطراف في هذا العهد التدابير المناسبة لكفالة تساوي حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج، وخلال قيام الزواج، ولدى انحلاله، وفي حالة الانحلال يجب اتخاذ تدابير لكفالة الحماية الضرورية للأولاد في حالة وجودهم^[١٩].
- وتستمدُّ حقوق الأسرة في الشريعة الإسلامية أصالتها وأساسها الفكري وامتداداتها الاجتماعية حكمة وتكليفاً وتكويناً من نظرية الحق، بل تتأسس نظرياً على ركائزه الثلاثة وهي: الحق منحة ربانية من الله، الحق وسيلة لتحقيق مصلحة شرعية، واستعمال الحق لا بد أن يقع بين سلطة الفرد وسلطان الدولة.
- وقد منح الشرع الحكيم للأفراد حقوقاً داخل الأسرة وأمرهم باستعمالها وفق ما يحقق مصالحها، وجعل للدولة حق التدخل في حالة وقوع التعسف في استعمالها؛ إذ إن حقوق الأسرة تتميز عن غيرها بأنها حقوق وظيفية غايتها تحقيق مصلحة الأسرة، لذا فالشرع الحكيم حينما أناط بالحقوق ببعض الأفراد دون بعض قيدها بضابطين^[٢٠]:

[١١]- دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي، محمد الحامد، ص ٤٢.

[١٢]- ينظر: الزواج و بناء أسرة آمنة وصيانة وتعزيز الاستقرار الأسري، محمد زياد حمدان، ص ٧.

[١٣]- الحجر، من الآية: ٦٥.

[١٤]- العنكبوت، الآية: ٣٣.

[١٥]- هود، الآية: ٤٥.

[١٦]- ينظر: ما قلَّ ودلَّ ومضات ونبضات، أحمد الريسوني، ص ١٦٧.

[١٧]- للتوسع في ضبط مفهوم "الأهل والأسرة والعشيرة"، ونحوها من المرادفات ينظر: فقه الأسرة المسلمة بين أصول الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، مليكة نايت لشقر، أطروحة لنيل الدكتوراة، تحت إشراف الدكتور/ محمد عبد الحق حنشي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل - مكناس، ٢٢ جمادى الثانية ١٤٣٧هـ الموافق: فاتح أبريل ٢٠١٦، الباب الأول: فقه الأسرة في أصول الشريعة الإسلامية، الفصل الأول: فقه الأسرة في الخطاب القرآني، المبحث الأول: ألفاظ القرآنية الدالة على معاني الأسرة: نشأتها ومنطلقاتها العامة.

[١٨]- ينظر: حقوق الطفل: في الشريعة الإسلامية والنظام السعودي والمواثيق الدولية، عبد القادر الشخيلي، ص ١٩ - ٢٠ بتصرف.

[١٩]- المادة ٢٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ينظر: موقع جامعة منيسوتا - مكتبة حقوق الإنسان على الرابط التالي:

<http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html>

[٢٠]- مبادئ حقوق الإنسان، نجم عبود مهدي السامرائي، ص ٥٢ بتصرف، الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة، ماجد أبو غزالة، إسلامية المعرفة، السنة الثانية والعشرون، العدد (٨٥)، صيف ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م، ص ١٨٠ وما يلها.

• الأول: تحقيق مصلحة الأسرة: فمنح الحقوق لبعض الأفراد دون بعض، غايته تحقيق مصلحة الأسرة، فحق التأديب على سبيل المثال حقٌّ للأب على طفله، لذا فهو مأمورٌ برعاية الأصلح له، فإذا ما استعمله بشكلٍ يؤدي إلى الإيذاء والإيلام فقد تعسف فيه.

• الثاني: عدم الإضرار: فاستعمال الحقوق بنية الإضرار هو عينُ التعسف، لذا فقد نهى الشرع وحذر منه، وبما أن مجال الأسرة من أكثر المجالات التي قد يظهر فيها ذلك نتيجة للاحتكاك اليومي فقد نهت كثيرٌ من الآيات عن استعمال الحقوق فيها بنية الإضرار، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: {وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنِ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ} [٢١].

أما سلطة الدولة في تقييد حقوق الأسرة: فتأتي في حالة تضار المصالح بين أفراد الأسرة مما يجعل تدخل ولي الأمر أمراً ملزماً لغرض التوفيق والموازنة، وقد يؤول الأمر إلى التقييد والحج من بعض الصلاحيات وذلك لتحقيق استقرار الأسرة واستمرارها، فمن حق ولي الأمر تقييد المباح من الحقوق بشرط أن تكون الحالة الملجئة حقيقية وليست مفتعلة، وأن لا يكون هناك مخرج يحقق المراد غير هذا التقييد، وأن تكون المصلحة عامة [٢٢].

ومثلما ذكرنا فإن تكوين الأسرة في الإسلام يتم من خلال الزواج وإنجاب الأولاد، ويبدأ الزواج من الخطبة التي تسبق العقد، وقد وضع الشارع لها أحكاماً وأدائاً وشروطاً، ثم اشترط في عقد الزواج الرضا والاختيار من الزوجين مع حضور ولي المرأة وأمام شاهدين لتوثيق العقد وضمان آثاره والحفاظ عليه، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل) [٢٣]، وشرط الشرع في عقد الزواج تقديم المهر للمرأة ثم النفقة عليها من الزوج وتأمين الكسوة والسكن ثم أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين بحسن المعاشرة بين الزوجين وذلك في قوله تعالى: {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [٢٤].

ولقد قرّر القرآن الكريم المساواة بين الزوجين في الحقوق والواجبات فقال تعالى: {وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [٢٥]. إن هذه المساواة بين الرجل والمرأة كانت سبباً في بقاء النوع الإنساني، وفي بركة تكاثر الذرية من أولاد وبنات، ولكن المساواة ليست مطلقة في الأفراد والجزئيات، بل يُفضل كل منهما الآخر في جانب، فجعل القوامة للرجل في الإنفاق والإشراف العام وإدارة شؤون الأسرة الخارجية، قال تعالى في الآية السابقة: {وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ} [٢٦]، حيث إن «حقوق الزوجين أثناء قيام الزوجية حقوق متبادلة بحيث يكون لكل منهما وعليه ما يلائم طبيعته، ويتفق مع ميوله، فكل منهما عليه واجبات وله حقوق فالزوج له درجة القوامة والرياسة في المنزل مقابل أن يكون عليه واجب الإنفاق على الزوجة والأبناء، ودرجة القوامة هذه ليست درجة قهر وتسلط وإنما درجة رئاسة عادية في درجة طبيعية لا تنكرها فطرة المرأة من الرجل، بل إن فقدان المرأة لتلك القوامة من الرجل يشعرها بالحرمان والنقص وقلة السعادة (...). ولا بد أن تكون هذه القوامة لأي مجتمع من المجتمعات الإنسانية قلَّ ذلك المجتمع أو كثر.. فليس من الحكمة أن يترك مجتمع دون أن يعرف له رئيس يرجع إليه في الرأي - وإلا صار لا محالة - إلى الفوضى والاضطراب، والاضطراب في مجتمع الأسرة لا يصيب الزوجين فقط ولكن آثاره تتعداهما إلى الفراغ الناشئة في المحصن» [٢٧].

ولكي يقع التكامل والتوافق جعل رعاية البيت والإشراف عليه في الداخل لربة الأسرة، وجعله واجباً عليها، وفصلها في الأمومة ثلاث مرات على الرجل، وبين الرسول - صلى الله عليه وسلم - ذلك أوضح بيان فقال: (أَلَا كَلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأُمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا

[٢١] - سورة النساء، من الآية: ٣٣٢.

[٢٢] - حقوق الأسرة في الفقه الإسلامي، حميد مسرار، مجلة الوعي الإسلامي، عدد (٥٦٦)، أغسطس ٢٠١٢، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ص ٤١ - ٤٢، مبادئ حقوق الإنسان، نجم عبود مهدي السامرائي، ص ٥٢.

[٢٣] - أخرجه أبو داود (٢٠٨٥) والترمذي (١١٠١) وابن ماجه (١٨٨١) والدارمي (٢١٧) وأحمد (٤١٣-٣٩٤/٤) والطيالسي (١٥٥٤) وابن الجارود (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) وابن حبان (١٢٤٣-١٢٤٤) (موارد) والدارقطني (٣٤٧٤) وابن حزم في المحلى (٤٥٢/٩) والبيهقي في شرح السنة (٣٢/٥) والبخاري (٣١٠/٨) والشافعي في الأم (٢٢٢/٧)، وعنه البيهقي ١١٢/٧ موقوفاً على ابن عباس - رضي الله عنهما، وانظر: التلخيص (١٥١٢) وخلاصة البدر المنير (١٩٤٨) والإرواء (١٨٤٤) وغيرهم من طريق أبي إسحاق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه مرفوعاً.

قال الترمذي: هذا حديث حسن. وصححه ابن حبان، وهذه رواية وردت من حديث أبي موسى وعائشة وابن عباس وأبي هريرة وعمران بن حصين وأنس.

[٢٤] - سورة النساء، من الآية: ١٩.

[٢٥] - سورة البقرة، من الآية: ٢٢٨.

[٢٦] - سورة البقرة، من الآية: ٢٢٨.

[٢٧] - ينظر: الأحوال الشخصية في ضوء المواثيق الدولية، للمستشار محمد ياسين الشيخ إدريس، أبحاث ندوة "حقوق الأسرة في ضوء المعطيات المعاصرة" التي عقدتها كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة - العين في الفترة ٢٥-٢٦ رجب ١٤١٥ هـ، الموافق: ٢٧-٢٨ ديسمبر ١٩٩٤ م، ص ٧٨-٧٩ بتصرف.

وَوَلَدِهِ، وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ^[٢٨] ثم تأتي مسؤولية رعاية الأولاد وتربيتهم، وما أعظمها من مسؤولية، وما أجسمها من أمانة لا يرهاها حق رعايتها إلا المخلصون الصّادقون^[٢٩]. وبناء على ما تقدّم يتّضح أنّ الحق في الفقه الإسلامي منحة ربّانية من الله وليس وليد العقل أو الطبيعة، فالحكم الشرعي سواء أكان منصوصاً عليه أم مستنبطاً دلالة عن طريق الاجتهاد، هو أساس الحق ومصدره. ويمكن بيان آثار ذلك في مجال حقوق الأسرة من خلال العناصر الآتية:

- أولاً: أهمية البعد العقدي في التأكيد على حقوق الأسرة.
- ثانياً: أهمية البعد القيمي والأخلاقي في حقوق الأسرة.
- ثالثاً: أهمية البعد التشريعي (القانوني) في حقوق الأسرة.
- رابعاً: أهمية البعد المصدري في حقوق الأسرة.

أولاً: أهمية البعد العقدي في التأكيد على حقوق الأسرة:

يعتبر نظام الأسرة في الإسلام من أهم الأنظمة الاجتماعية الذي ما زال محافظاً على تماسكه بفضل تعاليم الإسلام السمحة الصادرة عن العقيدة الصحيحة المنسجمة مع الفطرة السليمة، وما تعيشه بعض الأمم والشعوب اليوم من تردّي الأخلاق وفساد القيم ما هو إلا بسبب ضبابية مفهوم الأسرة لديها وعدم تماسكها وترابطها.

فحقوق الأسرة تتأسس في التشريع الإسلامي على بُعد عقدي وتعبدي، فقد وصف الله ﷻ العقد الذي تقوم عليه الأسرة بالميثاق الغليظ تنبيهاً على خطورته، ودعوة للاستجابة لمستلزماته، فقال جلّ شأنه: {وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنِ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا}^[٣٠].

ومن مستلزماته: الحقوق المتبادلة بين أفرادها والتي دعا الشرع إلى الالتزام والوفاء بها استجابة لندائه ورجاء في ثوابه، وحذر من الاعتداء عليها أو التعسف فيها. ولقد دلّت كثير من الآيات على هذا المعنى ومن ذلك قوله تعالى: {فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ}^[٣١].

يقول الطاهر ابن عاشور مبيّناً المراد بقوله تعالى: {تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا}: ((وحدود الله "استعارة للأوامر والنواهي الشرعية بقرينة الإشارة، شُجِّت بالحدود التي هي الفواصل المجعولة بين أملاك الناس؛ لأن الأحكام الشرعية تُفَصِّل بين الحلال والحرام والحق والباطل، وتُفَصِّل بين ما كان عليه الناس قبل الإسلام وما هم عليه بعده"^[٣٢])).

إنّ حضور الجانب العقدي في حقوق الأسرة يحدو بالملكف إلى الاستسلام الطوعي لها استسلاماً مؤسساً على العلم نابغاً من الرضا والحب، راجياً التواب والجزاء الأخروي من الله تعالى.

وإذا تحقّق فعلاً هذا البعد العقدي فإنه ينعكس إيجاباً على الذرية وكل من يعيش بالأسرة، ففيها (أي: الأسرة) يتمّ بناء الأبناء عقدياً ومنذ اللحظة الأولى لخروجهم إلى الحياة، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ عَلَيْهِمْ مَلَائِكَةٌ غِلَظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ}^[٣٣]، ولا يمكن أن تتحقّق هذه الوقاية إلا بعقيدة صحيحة قائمة على توحيد الله في ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته.. ولهذا كان من توجيه الإسلام عند خروج الطفل تحقيقاً لهذه

[٢٨]- أخرجه البخاري، كتاب الجمعة، باب الجمعة في القرى والمدن، برقم (٨٩٣)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم، برقم (١٨٢٩).

[٢٩]- الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، وهبة الزحيلي، ص ١٣ - ١٦ بتصرف، الموجز في أصول التربية الإسلامية، محمد سليمان جرادات، سارة عارف الشيخ، ص: ١٤ - ٢٢.

[٣٠]- سورة النساء، الآية: ٢١.

[٣١]- سورة البقرة، الآية: ٢٢٩.

[٣٢]- تفسير التحرير والتنوير، ٤/١٣٢.

[٣٣]- سورة التحريم، الآية: ٦.

الغاية (بناء الطفل عقدياً) أن يؤدّن في أذنه اليمنى ويقام في أذنه اليسرى، ليكون أول شيء يطرق سمعه هو الأذان بدلالاته العقدية التي تمثّل هذا الدين الإسلامي^[٣٤].

ومن توجهات الإسلام أيضاً تحقيقاً لهذه الغاية (بناء الطفل عقدياً) يجب على الأسرة أن تلقّن الطفل مبادئ التوحيد بإطاعة الله وأن يردّد لا إله إلا الله ويستوعبها بعدم الاستعانة والاستغاثة بغيره سبحانه، ولزوم التوكل عليه، والإيمان بعقيدة القضاء والقدر، والإيمان بالله وملأته وكتبه ورسله، ومحبة الرسول - صلى الله عليه وسلم - والصحابه الكرام، وبيان حقيقة الإنسان ومكانته في الأرض، ونحوها من الأصول العقدية التي تثير في النفس العزة والإقدام وعدم الخوف من أحد مهما كان^[٣٥].

ثانياً: أهمية البُعد القيمي والأخلاقي في حقوق الأسرة:

تُعَدُّ القيم الخُلقية الروحية أحد الركائز الرئيسة في البناء الإنساني؛ ذلك أنها تتناول جميع مظاهر السلوك الفردي والاجتماعي، فهي تضبط الفرد وتوجه سلوكه إلى ما يعود عليه بالخير، وتحفّزه إلى الترقّي في مراتب الكمال، والسعي الجاد إلى معالي الأمور ومحاسن الأعمال، وهي ضرورة اجتماعية تضمن للناس التعايش في أمان واستقرارٍ وتعاونٍ وانسجامٍ. فمنظومة القيم تنبع أهميتها من كونها تشكّل من القيم الإيمانية والقيم الأخلاقية التي تُعدّ اللبّات الأساسية في حياة الأسر والأفراد، إذ إن القيم الإيمانية هي المبادئ والأحكام والأصول الثابتة المستمدة من العقيدة، وهي تُمثّل الدستور الذي يحكم علاقة الفرد بربه، بالإضافة إلى كونها من الثوابت التي لا تتغيّر بتغير الزمان والمكان والأحوال والظروف، الأمر الذي يستدعي أن يتربّى عليها الفرد وتطلّع معه في سائر حياته.

أما القيم الأخلاقية: فهي السجية والعادات الفطرية والمكتسبة التي تصدر عنها أفعال الإنسان في علاقته بالناس وتُسَمّد من القيم الإيمانية، أما عن السن المناسبة لغرس هذه القيم فقد أجمعت الدراسات التربوية التي أخضعت مراحل عمر الإنسان للدراسة قابليته للتربية في مرحلة الطفولة المبكرة والمتأخرة، بل إن بعضها اعتبرها تتحدّد قبل ذلك، أي: وهو جنين، إذ بها تكون لدى الطفل قابلية التعلّم والتقليد، ومنها تتكون شخصيته المستقبلية^[٣٦].

ونظراً لأهمية الموضوع أحاط الإسلام الأسرة بسياس من القيم الأخلاقية لكي تسهم في بناء وتنمية معاني التضحية والعطاء والحب والإخلاص والتفاني في العلاقات الأسرية؛ فهي تجسّد قيم الإسلام، وتعبّر عن مكانة الفضيلة في المعاملات الإنسانية^[٣٧]. ومن هنا فالإسلام ينظر إلى حقوق الأسرة نظرة مغايرة لا تقوم على فكرة الصراع بحيث ينصرف هدف أفرادها إلى المطالبة بالحقوق فقط، بل تقوم على التسامح والإيثار وتجعل من السمو الخلقي والكمال النفسي ركناً رئيساً في بنائها؛ لأنه إذا صحّ حال الأسرة صحّ حال المجتمع بأسره.

إن عنصر "الفضيلة" حاضر بجلاء في حقوق الأسرة حيث لا يجوز لصاحب الحق ممارسة حقّه إلا في إطار الفضيلة الأخلاقية، واستقراء أحكام الأسرة دالٌّ على ذلك؛ فهي متجسّدة في عدة جوانب: في أحكام الصداق والنفقة والحضانة وغيرها حيث يجوز لأصحاب هذه الحقوق التنازل عنها حفاظاً على كيان الأسرة واستقرارها.

إن مراعاة الجانب الخلقي (القيمي) في حقوق الأسرة له أهمية كبرى تتجلى في الحدّ من النظرة الفردية للحقوق والتي تؤوّل حتمًا إلى التعسّف في استعمالها. لهذا فاستبعاده له مخاطر عديدة تظهر في تنمية الجانب الفردي وتكريس الروح المادية وإغفال

[٣٤]- يُستحبُّ التأذين في أذن المولود اليمنى، لما رواه الحاكم عن أبي رافع قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة. رواه أبو داود والترمذي وقال حديث صحيح.

وأما الإقامة في أذنه اليسرى فقد جاء فيها حديثان لكهما لا يثبتان. الأول رواه البيهقي في الشعب وأبو يعلى في مسنده وقال الألباني: موضوع. والثاني: عن أبي سعيد عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن في أذن الحسن بن علي وأقام في أذنه اليسرى. رواه البيهقي.

قال البيهقي بعد أن روى الحديثين وفي هذين الإسنادين ضعف.

[٣٥]- ينظر: تحفة العروس أو الزواج الإسلامي السعيد، محمود مهدي الإستانبولي، ص ٢٦٠ بتصرف، كيف تكون ناجحاً ومحبوباً؟ عدنان الطرشة، ص ١١٧ - ١١٨.

[٣٦]- دور الأسرة في تعزيز منظومة القيم، دة. نوال أسعد شرار، بحث مشارك به في ورشة عمل بعنوان: "تعزيز منظومة القيم في المجتمع"، من تنظيم المنتدى العالمي للوسطية، الجببة (عمان) - الأردن، ٦ سبتمبر ٢٠١٤م بتصرف.

[٣٧]- أهمية مراعاة القيم الإسلامية في قوانين الأحوال الشخصية، فاروق النهان، بحث مقدّم إلى ندوة "مدونة الأحوال الشخصية وتطور الواقع الاجتماعي المغربي"، كلية الحقوق، جامعة محمد الأول - وجدة ١٩٨٨، ومنشور أيضاً ضمن مجلة الميادين، ع (٣)، ١٩٨٨م، ص ٧.

الجانب الاجتماعي في استعمال الحقوق، وهذا مخالفٌ للمنهج الإسلامي الذي ينطلق من اعتبار الحق الفردي حقاً مزدوجاً يروم المصلحة الفردية والجماعية معاً.

إنَّ النظر في قوانين الأحوال الشخصية اليوم يجب أن يركّز الاهتمام بتثبيت القيم الإسلامية المثلى، وضرورة مراعاة الفضيلة والجانب الإنساني في العلاقات الأسرية، واحترام مشاعر المرأة وحقوقها المادية والمعنوية، وتوسيع أفق هذه القوانين عن طريق استحداث أحكام اجتهادية تحمي المقاصد الشرعية... كما يجب التأكيد على أهمية ربط ممارسة الحق المشروع بالفضيلة الاجتماعية.. ولا يمكن لأي حقٍّ أن يمارس بطريقة فردية مطلقة؛ إذ إن الفضيلة تتمثّل في مراعاة المصلحة الاجتماعية...^[٣٨].

ثالثاً: أهمية البُعد التشريعي (القانوني) لحقوق الأسرة:

يقصد بالتشريعات الأسرية، أو الإطار القانوني، أو البعد التشريعي: القواعد التي لها صفة الإلزام والمتصلة بالنشاط الاجتماعي الأسري، والتي تتولى تنظيم الممارسات ووضع المعايير التي تحكم أنشطتها وعلاقاتها المختلفة. وتنقسم التشريعات الأسرية بشكل عام إلى تشريعات تتصل بالمضمون وأخرى تتصل بالمؤسسات الأسرية من حيث تنظيمها وإدارتها وتحديد حقوقها وواجباتها.. إلخ. ولهذه التشريعات مصادر متعددة تتمثل في الدستور والقانون الجنائي (قانون العقوبات والقانون المدني والقانون الدولي العام...)، كما يدخل تحت ذلك أيضاً المواثيق المتفق عليها.

ومن المعلوم أن المغرب الأقصى يتبع في فقهه وقضائه المذهب المالكي منذ مدة طويلة جداً، ولهذا فالمسلم به أن فقهاء مدونة الأسرة - وهم مغاربة - صاغوا فصولها وقننوا محتوياتها بناء على هذا الفقه، وما عرف عنه من مرونة وتوسّع وملاءمة مع التطورات المجتمعية والتقاليد والأعراف الإسلامية، رغم أنهم أحياناً تجاوزوا هذا المذهب واقتبسوا أحكاماً واجتهادات من المذاهب الفقهية الأخرى من غير مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس.. وأتباعاً كذلك لرغبة المشرع المغربي وانفتاحه في اتباع شرع الله وسنة رسوله - ﷺ - من أي مذهب إسلامي بشرط أن يكون موافقاً لمعطيات وقواعد تطوّر الأسرة في المجتمع العربي الإسلامي...^[٣٩].

وعلى الرغم مما عرفه المغرب من المرونة والتوسّع والملاءمة مع التطورات والتحولات المجتمعية والتقاليد والأعراف الإسلامية فإن التغيير القانوني والسياسي الذي حصل بعمق في البلد بعد دستور ١٩٩٦ هو ما تعلّق برفع طابع القدسية عن مجال الأسرة واشتداد الخلاف بين القوى السياسية حوله حيث كان يعتبر في إطار مدونة الأحوال الشخصية هو التشريع المغربي الوحيد الذي يخضع برمته للتشريعة الإسلامية^[٤٠].

ولإكمال مشروع رفع طابع القدسية عن مؤسسة الأسرة يناهز الفكر المخالف بتثبيت فكرة مشروع "المساواة بين الجنسين" في الأسرة الواحدة وإعطاء طابع قانوني له، يقول أحد أصحاب هذه النظرية في هذا السياق: "لقد اتّضح جلياً أن مسألة انعدام المساواة بين الجنسين في المغرب لا تحكمها السياسة لوحدها، بل هي متجذّرة أيضاً في تمثّلات المجتمع، ومن ثم كان الحل هو: إقرار نوع من التمييز الإيجابي الذي يمنح للمرأة الحق في التمثيل السياسي في المؤسسة التشريعية، عبر نظام "الكوتا" الذي بمقتضاه تم تخصيص ثلاثين مقعداً في البرلمان المغربي لفائدة النساء، وهي مقاربة يتوخى من خلالها المغرب محاولة التأثير على المجتمع عبر حضور المرأة في المؤسسات السياسية للبلاد، قصد مساعدة المجتمع على استبطان أفكار المساواة واستبعاد الدونية..."^[٤١].

ومن خلال هذا النص يظهر مدى تجاوز هذا الطرح الحدائي (العلماني) ما تعارف عليه المجتمع المغربي منذ قرون من خصوصيات وفوارق التميّز والتكامل التي تُميّز الرجل عن المرأة ضمن دائرة الأبعاد التشريعية والقانونية من غير مراعاة لما سيؤول إليه الحال عند إقرار مثل هذه الأفكار الداعية للمساواة المطلقة من تخلخل واهتزاز في كيان الأسرة وتغيّر منظومتها وقواعدها بشكل جذري.

[٣٨]- أهمية مراعاة الفضيلة في تفسير النصوص القانونية المتعلقة بالأسرة، فاروق النهران، بحث مقدم إلى ندوة جامعة الصحوة الإسلامية - الرباط، ١٩٩٨.

[٣٩]- ينظر: التشريع والقضاء في المغرب وارتباطه بالتشريع الإسلامي، عبد الكريم شهبون، مجلة الميادين، ع (٣)، ١٩٨٨م، ص ٥٧، ٥٨، بتصرّف.

[٤٠]- الانتقال الديمقراطي بالمغرب من المصالحة إلى المشاركة، د. عبد العزيز قزافي، مشاركة علمية ضمن كتاب "في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية"، وحدة البحث في القانون الدستوري والجنائي المغربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية - سوسة، ص ٤٧.

[٤١]- المرجع السابق، ص ٤٨.

رابعاً: أهمية البعد المصدري لحقوق الأسرة:

ينطلق الفقه الإسلامي من اعتبار مصادر الحقوق هي نفسها مصادر الأحكام الشرعية. وبناء عليه فالحكم الشرعي سواء أكان منصوباً عليه أم مستنبطاً عن طريق الاجتهاد هو أساس الحق ومصدره، وهذا الأمر طرح إشكالية طالما رددت في واقعنا المعاصر، وهي تتمثل في فتح باب الاجتهاد في مجال حقوق الأسرة والعلاقات الاجتماعية. فأين تتجلى علاقة الاجتهاد بحقوق الأسرة؟ لا شك أن عملية الاجتهاد تحتاج لآليات وضوابط تسعف المجتهد وتؤطره في طريقه للبحث عن الحكم الشرعي. وبما أن حقوق الأسرة تستمد شرعيتها من الأحكام الشرعية فلا مجال للاجتهاد فيها، ولا يمكن أن يكون ذلك إلا وفق الضوابط المقررة في هذا السياق، ومن هنا ينقسم الاجتهاد في حقوق الأسرة يقسم إلى قسمين:-

اجتهاد فيما لا نص فيه: وهو اجتهاد ينطلق من المقاصد العامة للشرعية الإسلامية والقواعد الكلية للأسرة، ويعتمد آليات الاستنباط المعروفة في أصول الفقه الإسلامي.

اجتهاد فيما فيه نص: وهو بدوره ينقسم إلى قسمين:-

١. اجتهاد في فهم النص: ويكون في النص ظني الدلالة والثبوت أو ظني أحدهما، أما القطعي: فلا مجال للاجتهاد فيه، وادعاء ذلك هو من قبيل هدم الثوابت التي تبنى عليها الأسرة.
٢. اجتهاد في تنزيله على الواقع: ويلاحظ أن نظرية التعسف قد رسمت طريقه واعتمدت آلياته، فقد بنت نظريتها على النظر في المآلات ودفع الأضرار واعتبار المقاصد، وكل ذلك من مسالك الاجتهاد التثري.
- إن الاجتهاد في القضايا الأسرية لابد أن يخضع لجملة من القواعد والضوابط، ومن من المفروض أن ينطلق كل اجتهاد في المادة الأسرية منها. ومن جملة تلك القواعد والضوابط نذكر ما يلي^[٤٢]:
١. الفهم الصحيح والاستيعاب الكامل للفلسفة العامة التي تعامل معها الوحي مع الأسرة باعتبارها كياناً أخلاقياً وتربوياً تسوده معاني المودة والرحمة ابتداء وانتهاء.
٢. الاجتهاد وفق المبادئ النازمة للعلاقات الأسرية، والتي تتمحور حول ثنائية الإمساك بالمعروف والتسريح بالإحسان، وما تفضي إليه هذه الثنائية من مقتضيات سلوكية قائمة على العدل والمساواة.
٣. التمييز بين الثابت والمتغير في قضايا الأسرة، وإزالة الخلط بين الموروث الاجتماعي وما قد تبلور من أفهام وترسبات عبر التاريخ وفي ظروف خاصة وبين الأحكام الشرعية الثابتة عبر فهم سليم ينتج من النبع النبوي الصافي، ومن ثم فلا غرابة أن تجد أحكاماً شاذة و"ظالمة" في حق الأسرة عامة والمرأة بالخصوص مع العلم أن المنطلق والدليل هو النص لكن بفهم موروث أو غربي مغلوطن بعيد عن التطورات والتغيرات^[٤٣].
- هذه الأحكام الشاذة انطلقت من التفسير الضيق والفقه المنحسب للأحكام والمبادئ العامة من قبيل "القوامة" و"الدرجة" و"الطاعة"، والتي دفعت إلى تفسير آخر مضاد أو مقابل لهذا الفقه المنحسب يجعل من مفهوم "المساواة" شعاره وبرنامجه نضاله، فكانت النتيجة "صراعاً" مرجعياً داخل مرجعية واحدة.
٤. أن لا يخالف الحكم الاجتهادي مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية: ذلك أن المستقرئ لمجمل الأحكام والقواعد والتوجيهات الشرعية المتعلقة بالأسرة يجد أنها محكومة كلها بمقاصد يبغي الشارع تحقيقها في هذه المؤسسة الاجتماعية لتكون محققة هي بدورها للمقاصد العليا للشرعية، فيما يتعلق بالإنسان والغاية من وجوده والدور المناط بعهدته في الحياة. ويمكن استخلاص تلك المقاصد في شأن الأسرة من البيانات النصية المباشرة التي ترد بين الحين والآخر في هذا الشأن صريحة أو ضمنية، ومن التصرف العام للأحكام التفصيلية والاطراد الذي تجري عليه أنساق ذلك التصرف^[٤٤]، مع ضرورة التنبيه في هذا السياق إلى

[٤٢]- ينظر: الاجتهاد في القضايا الأسرية: قواعد وضوابط، محمد توفيق الرقي، جريدة القانونية، ع ٢٠٦٤ (جريدة إلكترونية على الموقع التالي: <http://www.alkanounia.com>)، وللتوسع راجع بحثه راجع: المبحث الثاني من الفصل الأول بعنوان: "الاجتهاد والضوابط المطلوب مراعاتها عند الاجتهاد في قضايا الأسرة" من بحثه للدكتورة: اجتهادات مدونة الأسرة، دراسة وتأصيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة القاضي عياض - مراكش)، ٢٠١٥/٢/١٩.

[٤٣]- ينظر: التكاثر الفكري الأسري في الرؤية الإسلامية، مئى عبد القادر أبو الحمد، بحث ضمن كتاب "الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة"، تحرير: رائد جميل عكاشة ومنذر عرفات زيتون، ص ٣١١.

[٤٤]- مقاصد الشريعة في أحكام الأسرة توجيهاً لأحكام الأسرة المسلمة في الغرب، عبد المجيد النجار، المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، ع ٧٤، ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ - يونيو ٢٠٠٥ م، ص ٧٦.

بعض المخاطر التي قد تصاحب إعمال المقاصد في الاجتهاد؛ ذلك أن قضية المقاصد أو التوسُّع بالرؤية والاجتهاد باسم المقاصد دون ضوابط منهجية وثوابت شرعية، يمكن أن تُشكِّل منزلقاً خطيراً ينتهي بصاحبه إلى التَّحلُّل من أحكام الشريعة أو تعطيل أحكامها باسم المصالح، ومحاصرة النصوص باسم المصالح، واختلاط مفهوم المصالح بمفهوم الضرورات، في محاولة لإباحة المحظورات، فتوقف الأحكام الشرعية تارة باسم الضرورة، وتارة باسم تحقيق المصلحة، وتارة تحت عنوان النزوع إلى تطبيق روح الشريعة لتحقيق المصلحة، فيستباح الحرام، وتوهن القيم، وتُغيَّر الأحكام وتعطل^[٤٥].

٥. أن لا يخالف الحكم الاجتهادي النصوص القطعية الثبوت والدلالة، فالاجتهاد المعوَّل عليه يجب أن لا يعارض نصاً قطعياً؛ ذلك أن هذا التعارض سيؤوِّل إلى تقرير تعارض بين القواعد الشرعية، وهذا محالٌّ في حقِّها.

٦. أن يكون الهدف من هذه العملية الحفاظ على سلامة الأسرة من التَّفكُّك والترُّهل، وصيانة هويتها وأصولها وثقافتها.

٧. الاستيعاب الكامل للتطورات المتلاحقة والمستجدات والنوازل والفقه بالواقع بنظرة سديدة غائية مقاصدية تبني ولا تهدم، تجمع ولا تفرِّق، تؤلِّف ولا تبيِّد مع الاستفادة من المشترك الإنساني مادام يتماشى مع قواعد الشريعة وأحكامها العادلة.

٨. أن يكون التَّصديُّ لهذه القضايا بشكل جماعي نظراً لما تتميز به المادة الأسرية من تداخل وترابط بين أبعادها الاجتماعية والنفسية والقانونية التنظيمية والاقتصادية والطبية... ولن يتم مقارنة الموضوع وإصابة الهدف وتحقيق المراد الشرعي، إلا عبر اجتهاد جماعي وتضافر جهود كل المتدخلين محاولة الاستفادة من كل الخبرات، وتأكيد مبدأ الشورى المأمور به شرعاً.

إنَّ هذه الضوابط والقواعد وغيرها ما وضعت عبثاً وإنما وضعت لجلب المصالح ودرء المفاسد، فهي بمثابة الميزان الذي توزن به الاجتهادات حتى يبقى كيان الأسرة راسخ القدم عظيم الشأن؛ ذلك أن فتح المجال على مصراعيه مدعاة لتدخل الأهواء والآراء المتعددة ذات المشارب المختلفة في الأحكام الشرعية. «فليس معنى الاجتهاد هنا: أن نحاول تبرير هذا الواقع على ما به وليَّ أعناق النصوص وجريها من تلايبيها لتأييده، وافتعال الفتاوى لإضفاء الشرعية على وجوده والاعتراف بنسبه مع أنه دعيٌّ زنيم.

إن الله جعلنا أمة وسطاً لنكون شهداء على الناس ولم يرز لنا أن نكون ذليلاً لغيرنا من الأمم، فلا يسوغ لنا أن نلغي تميُّزنا وننَّبِع سنن من قبلنا شبراً بشراً وذراعاً بذراع، وأدهى من ذلك أن نحاول تبرير هذا وتجويزه بأسانيد شرعية، أي: أننا نحاول الخروج من الشرع بمسئندات من الشرع، وهذا غير مقبول»^[٤٦].

وصفوة القول:

إن الاجتهاد في حقوق الأسرة مؤصِّل بقواعد وضوابط على المجتهد أن يلتزم بها، وكل ادِّعاء بضرورة الاجتهاد في غياب هذه الضوابط هو من قبيل هدم أركانها وثوابتها.

المطلب الثاني: وسائل الشريعة الإسلامية في تحقيق المصلحة للأسرة وتثبيت حقوقها.

من الأسس التي يقوم عليها الحقُّ في الفقه الإسلامي: اعتباره وسيلة لتحقيق مصلحة شرعية، لذا فالنظر لحقوق الأسرة بهذا المنظور، وأنها وسائل لتحقيق مصالح الأسرة يطرح إشكاليتين:

- الأولى: اعتبار حقوق الأسرة وسائل يطرح إشكالية: هل حقوق الأسرة ثابتة أم متغيرة؟

وإذا كانت حقوق الأسرة هي وسائل لتحقيق مصالح الأسرة، فهل كل حق متغير أم هناك من الحقوق ما هو ثابت؟ وإذا سلمنا بأن هناك من الحقوق ما هو ثابت، فما هي ضوابط التمييز بين الحقوق الثابتة والمتغيرة؟

- وأما الثانية: فاعتبار غاية حقوق الأسرة المصلحة الشرعية، يطرح علينا سؤال: ما ضوابط هذه المصالح المرجوة من منح الحقوق؟

وقبل الإجابة عن هاتين الإشكاليتين وما تفرَّع عنهما من أسئلة، وجب التوقف أولاً لتحديد المصطلحات التالية: الثابت والمتغير والوسيلة ثم ربطها بحقوق الأسرة ليتضح المراد ثم إبراز حدود الثبات والتغير فيها.

أولاً: الثوابت:

أصل مادة (ثَبَّتَ): ((الثاء والباء والتاء كلمة واحدة، وهي دوام الشيء))^[٤٧]، يقال: ثبت بالمكان، أي: أقام، ورجل ثابت وثبتت^[٤٨]، وثبت الشيء يثبت ثبوتاً، دام واستقر، فهو ثابت، وبه سمي، وثبت الأمر صح، ويتعدَّى بالهمزة والتضعيف، فيقال: أثبتته، وثبته، والاسم: الثابت^[٤٩].

[٤٥]- مقالات في التفكير المقصدي، عمر عبید حسنة، ص ٣٢.

[٤٦]- مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، يوسف القرضاوي، ص ٢٥١.

فالتأمل في أصل لفظة "الثبات" ودلالاتها اللغوية يلاحظ أنها تشمل على معاني الديمومة والاستمرار والملازمة للشيء والاستقرار عليه.

واصطلاحاً: عرّف أحد الباحثين "الثبات" بأنه: «الدوام والاستمرار على التمسك بالحق والمنهج الصحيح الذي ثبت عن رسول الله - ﷺ وأصحابه حتى يلقي الله عليه»^[٥٠].

ويُقصد بالثوابت في هذه البحث: القطعيات ومواضع الإجماع التي أقام الله بها الحجّة بينة في كتابه أو على لسان نبيه - ﷺ - ، ولا مجال فيها لتطوير، أو اجتهاد، أو زيادة، أو نقصان، ولا يجلّ الخلاف فيها لمن علمه^[٥١].
فالأحكام قطعية الثبوت قطعية الدلالة والتي لا تحتل التأويل تبقى ثابتة.. ويضمّ الثوابت "السنن الهادية"^[٥٢].
وبالتالي فلا مجال للعقل أن يدرك منها إلا ما نصت عليه من أحكام واضحة وثابتة لا تتغير مهما تغيّرت الأزمان والبيئات والأشخاص^[٥٣].

وبناء على ما سبق فالثابت من حقوق الأسرة: هو كل ما حققت فيه صفة الديمومة وشرع لكي يستمر به الحكم من غير انقطاع، ويبقى ملازماً للحالة التي شرع عليها ومحافظاً على المقصد الذي ورد من أجل تحقيقه مستقراً عليه لا يغادره إلى سواه من المقاصد الأخرى.
وهذا الأمر لا يخرج عن كونه إجماعاً محققاً، أو أمراً معلوماً من الدين بالضرورة، أو لازم حالة واحدة أو نصّاً قطعياً في دلالته وثبوته.

ثانياً: المتغيرات:

قال ابن فارس: «(غَيَّرَ): الغين والياء والراء أصلان صحيحان يدلّ أحدهما على صلاح وإصلاح ومنفعة والآخر على اختلاف شينين.

فالأول: الغيرة، وهي الميزة التي بها صلاح العيال... يقال: غارهم الله تعالى بالغيث... أي: أصلح شأنهم ونفعهم...
والأصل الآخر قولنا: هذا الشيء غير ذاك، أي: هو سواه وخلافه^[٥٤].
ويقصد بالمتغيرات في الاصطلاح: هي موارد الاجتهاد، وكل ما لم يقع عليه دليل قاطع من نصّ صحيح أو إجماع صريح^[٥٥].
فالأحكام الاجتهادية تتغيّر بتغيّر الأزمان حسب تغيّر موجباتها وتغيّر مناطاتها، إذ إن الحكمة تقتضي اختلاف الأحكام - على حسب اختلاف الأمم والعصور - ويضمّ المتغيرات «السنن البانية»^[٥٦].
وصفوة القول: إن دلالة لفظة "التغيّر" أو "المتغيّرات" تشمل على معاني: التبدّل، والتحوّل، وعدم الملازمة للشيء والاستقرار عليه.

ومن ثم فإن المتغيّرات من حقوق الأسرة: هي كل ما لم يتحقّق فيه صفة الديمومة، ولم يشرع لكي يستمر به الحكم.

ثالثاً: الوسائل:

[٤٧]- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، كتاب الناء، باب الناء والياء وما يثلّهما، مادة (ثَبَّتَ)، ٣٩٩/١.

[٤٨]- المصدر السابق، نفس المكان.

[٤٩]- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ص ٢٠٧، والمصباح المنير، للفيومي، ٨٠/١.

[٥٠]- وسائل الثبات في القرآن والحديث، أمين محمد المناسية، مجلة علوم الشريعة والقانون، مج ٣٣، العدد الأول، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م، ص ٨٨.

[٥١]- ينظر: الثوابت والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر، صلاح الصاوي، ص ٣٧- ٣٨، وراجع بصورة أوسع مصطلحي "الثوابت والمتغيرات" في رسالة علمية لنيل الماجستير بعنوان: "الثوابت والمتغيرات في التشريع الإسلامي وأثرها على أحكام السياسة الشرعية"، للطالب رياض الديلي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي- عمان، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، ص: ٨- ١٨.

[٥٢]- ينظر: الضوابط الشرعية للثوابت والمتغيرات في الإسلام، راشد سعيد شهوان، ص ١٧.

[٥٣]- تغيّر الفتوى في الفقه الإسلامي، عبد الحكيم الرميلى، ص ١٦٢.

[٥٤]- معجم مقاييس اللغة، باب الغين والياء، ٤٠٤/٤.

[٥٥]- الثوابت والمتغيرات، لصلاح الصاوي، ص ٣٣.

[٥٦]- الضوابط الشرعية للثوابت والمتغيرات في الإسلام، راشد سعيد شهوان، ص ١٨.

الوسيلة في اللغة: من وسَّل وهي المنزلة عند الملك، والوسيلة: الدرجة والقربة، ووسل إلى الله تعالى توسلاً: عمل عملاً يقربه إليه كتوسل، وتوسَّل إليه بوسيلة: إذا تقرب إليه بعمل، والجمع: الوسُل أو الوسائل^[٥٧]، قال تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَفْهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا^[٥٨]}. وفي الاصطلاح: عرفها الإمام القرافي بقوله: «الوسائل: هي الطرق المفضية إلى المقاصد...»^[٥٩].

وعرفها ابن عاشور فقال: «الوسائل: هي الأحكام التي شرعت؛ لأن بها تحصيل أحكام أخرى، فهي غير مقصودة لذاتها، بل لتحصيل غيرها على الوجه المطلوب الأكمل، إذ بدونها قد لا يحصل المقصد أو قد يحصل معرضاً للاختلال والانحلال»^[٦٠].

والذي يتبين من خلال ما سبق: أن الوسائل هي كل ما يتوصل به إلى المقاصد. وبالتالي فإن وسائل الأسرة: هي كل ما يؤدي إلى تحقيق استقرارها ودوامها والحفاظ على كل حقوقها ومقوماتها في ظلَّ شريعة رب العالمين ووفق المقاصد والضوابط المرعية.

رابعاً: تصنيف الوسائل من حيث الثبات والتغير^[٦١]:

تُصنَّفُ الوسائل من حيث الثبات والتغير إلى نوعين وهما:

- وسائل ثابتة: وهي الوسائل التي لا تخضع للتغيير بسبب تغير الزمان والمكان والأشخاص والأحوال ولا يدخلها الاجتهاد وإنما تحقق المقاصد لا يكون إلا بهذه الوسائل، ويتناول هذا النوع من الوسائل الأحكام الوضعية من أسباب وشروط وانتفاء موانع في مختلف العبادات وتفصيلاتها وكيفياتها التي تعد وسائل لإقامتها على الوجه المشروع وفي أصول الفضائل والأخلاق والاعتقاد وغيرها، فكلها تُعدُّ وسائل ثابتة لتحصيل مقاصدها^[٦٢].

- وسائل متغيرة: وهي الوسائل التي تخضع لظروف الزمان والمكان وتختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ويتضمن هذا القسم كل الوسائل الاجتهادية التي لم يرد فيها نص فهي موطن رحب لأعمال العقل والنظر. وبحث أنجع المسالك وأقرب الطرائق وأحسن الكيفيات إلى تحصيل المنافع والمصالح، ودرء المفاسد والمضار وفق مقصود الشارع ومراده. فالوسائل قد شرعت؛ لأن بها تحصيل أحكام أخرى، فينبغي حينئذ لزوم خدمتها للمقاصد وتدعيمها لها^[٦٣].

وخلاصة القول: إن من الوسائل ما هو ثابت لا اجتهاد فيه، ومنها ما هو متغير يختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف، فيجوز فيه الاجتهاد.

خامساً: حقوق الأسرة بين الثبات والتغير:

بالنظر لتقسيمات الوسائل، يتضح أن حقوق الأسرة منها ما هو ثابت، ومنها ما هو متغير.

فالثابت منها: هو الذي لا يخضع للتغيير بتغير الزمان والمكان والظروف والأحوال، وهي التي وردت بنصوص قطعية دلالة وثبوتاً ومن أمثلتها: حق التوارث، والعدد، والنفقة وغيرها.

وأما المتغير منها: فهو الذي يخضع لظروف الزمان والمكان ويختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والظروف، فهي حقوق اجتهادية لم يرد فيه نص قطعي، الغاية منها بلوغ المقاصد التي من أجلها شرعت، ومن أمثلتها: مقدار النفقة والمهر.

سادساً: مصلحة الأسرة في ضوء مقاصد التشريع الإسلامي:

المصلحة المقصودة في التشريع الإسلامي هي: ما كانت مندرجة تحت مقاصد الشرع وانضبطت بضوابطه^[٦٤].

ولقد حرص هذا التشريع الحنيف على ربط الأحكام بمقاصدها فضمن بذلك ديمومتها واستجابتها لجميع الحوادث المستجدة. ولما كانت حقوق الأسرة تستمد مشروعيتها من الحكم الشرعي فهي بذلك تسعى لبلوغ المقاصد والمصالح التي رسمها الشرع.

[٥٧]- لسان العرب، ٩٧/٢، القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ص ١٣٧٩.

[٥٨]- سورة الإسراء: الآية: ٥٧.

[٥٩]- الفروق مع هوامشه، ٦٠/٢.

[٦٠]- مقاصد الشريعة الإسلامية، ص ١٤٨.

[٦١]- نظرية الوسائل في الشريعة الإسلامية: دراسة أصولية مقاصدية، أم نائل بركاني، ص ٧٣.

[٦٢]- الاجتهاد المقاصدي: حجته، ضوابطه، مجالاته لنور الدين بن مختار الخادمي، كتاب الأمة، قطر، ع (٦٥)، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ٦٧/١.

[٦٣]- الاجتهاد المقاصدي، للخادمي، ع (٦٥)، ٦٨/١.

[٦٤]- ينظر ضوابط المصلحة في: تيسير الأصول، للزاهدي، ص ٣٠٧، ٣٠٨، تيسير أصول الفقه، للبدخشاني، ص ١٥٦-١٥٧، الأصوليون والمصالح المرسله، محمد إبراهيم الدهشوري، ص ٤١ وما بعدها، ضوابط المصلحة، للبوطي، ص ١١٥ وما يلها.

إنَّ المتنبِّعَ للمصلحة في الشريعة الإسلامية يتضح له أنها ليست على وزان واحد، فمنها الضرورية والحاجة والتحسينية، ومنها المعترية والملغاة، ومنها العامة والخاصة. لذا فمعالجة حقوق الأسرة يجب أن تتأسس على هذه التقسيمات والمراتب، وذلك من خلال إعمال فقه الموازنات فتقدم المصلحة الضرورية على غيرها، والعامة على الخاصة، والمعتبرة على ما سواها، كما أن المتأمل في مقاصد الأسرة يتبين له شموليتها لجميع مصالح الناس أفراداً وجماعات، فضمنت بذلك للفرد مصالحه داخل الأسرة سكانية وتزكية ومودة ورحمة، وللجماعة مصالحها تأهيلاً للنشء، وتقوية للروابط الاجتماعية، وامتداداً لأواصر التكافل والتعاون.

لذا فالخطاب في موضوع حقوق الأسرة هو خطاب يوازن بين مصالح الفرد والجماعة، بل يجعل مصلحة الجماعة أولى من مصلحة الفرد إذا تعارضتا، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا} [٦٥].

يقول الدكتور/ عبد المجيد النجار معلقاً على الآية الكريمة: ((فهذا الخطاب القرآني المطرد في شؤون الأسرة لجماعة المسلمين وليس لأفراد الأسرة يدل على أن في أحكام الأسرة مقصدا اجتماعيا)) [٦٦].

إن ما يدعّيه العلمانيون اليوم من ضرورة تجاوز النصوص لصالح المصلحة الواقعية، هو هدم للأسرة وهدم لثوابتها وأركانها. وبناءً على ما سبق فالمصلحة المقصودة - والتي هي غاية حقوق الأسرة - هي تلك المصالح المنضبطة بضوابط الشرع وليس من تقدير العقل أو الواقع.

المطلب الثالث: حقوق الأسرة بين سلطة الفرد وسلطان الدولة

لا يخفى على كل ذي لبٍّ ما للأسرة من أبعاد اجتماعية كبرى تتجلى في حفظ نظام المجتمع، فهي الخلية الأساسية في بنائه والمنبع الأصيل في استقراره. ونظراً لهذه الأهمية فقد منح الشرع لأفرادها حقوقاً، وأمرهم باستعمالها وفق ما يحقق مصالحها، وجعل للدولة حق التدخل في حالة التعسف في استعمالها. فما مدى حرية الفرد في استعمال حقوقه؟ وما حدود تدخل الدولة في تقييدها؟

أولاً: سلطة الفرد في استعمال حقوق الأسرة:

تتميّز حقوق الأسرة عن غيرها بأنها حقوق غيرية أو وظيفية غايتها تحقيق مصلحة الأسرة، لذا فالشرع حينما أناط الحقوق ببعض الأفراد دون بعض قيدها بضابطين وهما:

• تحقيق مصلحة الأسرة:

ذلك بأن منح الحقوق لبعض الأفراد دون بعض غايته تحقيق مصلحة الأسرة، وكل استعمال لا يروم ذلك يعتبر لاغياً، فحق التأديب على سبيل المثال حق للأب على طفله، لذا فهو مأمور برعاية الأصلاح له، قال الشاطبي: ((إن الأب في طفله، وإن الوصي في يتيمه، أو الكافل فيمن يكفله، مأمور برعاية الأصلاح له...)) [٦٧]، فإذا ما استعمله بشكل يؤدي إلى الإيذاء والإيلام فقد تعسف فيه، وهو ((حقٌّ لم يتقرّر ميزة للأب لتمكينه من استغلال أولاده في مصلحته الشخصية وإلا كان متعسفا ومنحرفاً عن الغاية التي من أجلها منح هذه السلطة، وإنما تقرر من أجل مصلحة الأولاد أنفسهم)) [٦٨].

• عدم الإضرار:

إن استعمال الحقوق بنية الإضرار هو عين التعسف، لذا فقد نهى الشرع عنه وحذّر منه. وبما أن مجال الأسرة من أكثر المجالات التي قد يظهر فيها ذلك نتيجة للاحتكاك اليومي ونقص الوازع الديني. فقد نهت كثير من الآيات عن استعمال الحقوق فيها بنية الإضرار، ومن أمثلته قوله تعالى: {وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغُنَّ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} [٦٩].

[٦٥]- سورة النساء، الآية: ٣٥.

[٦٦]- مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، ص ١٦٣.

[٦٧]- الاعتصام، الباب الثامن (في الفرق بين البدع والمصالح المرسله والاستحسان)، ٣٦٤/١، ضبطه وحققه: أحمد عبد الشافي.

[٦٨]- الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، ص ١٧٣.

[٦٩]- سورة البقرة، من الآية: ٢٣٢.

فإذا كانت الولاية حقاً شرعياً منحها الله تعالى لفئة هم أقارب المرأة المؤهلون لذلك؛ فإن منع موليته من الزواج بمن ترغب فيه يعتبر إضراراً عظيماً بها، لذا جاز لها أن ترفع أمرها للسلطان ليدرأ عنها ذلك^[٧٠].

ثانياً: سلطة الدولة في تقييد حقوق الأسرة:

أوكل الشرع للدولة صلاحية رعاية شؤون الأمة، فأناط بها مهمة السياسة الشرعية، وأمر الرعية بطاعتها فيما لا يخالف أمراً شرعياً، إذ إن السياسة الشرعية تعدُّ معياراً يقاس به تطبيق الأحكام الفقهية في واقع الناس^[٧١]، فهي تراعي الواقع والنظر في أحكام المكلفين، وتتكفل بإصلاح أحوالهم وفقاً لأحكام الشريعة ومقاصدها. ونظراً لأهميتها فقد أخذ بها جمع من الصحابة والفقهاء من أمثال: عمر وعلي وعثمان - رضي الله عنهم -، والإمام مالك وابن فرحون والشاطبي وابن تيمية وابن القيم، وغيرهم، وأسسوا عليها كثيراً من الأحكام الشرعية. ولما كان غرض الشرع هو بناء أسرة سعيدة ومستقرة تقوم بوظيفتها العمرانية والحضارية فقد منح لأفرادها حقوقاً وألزمهم باستعمالها وفقاً لما يحقق مصلحة الأسرة إلا أن تضارب المصالح وتعارضها قد يهدد كيانها ويُعرضها للانحلال، فيصبح حينئذ تدخُّل ولي الأمر واجباً وذلك بغرض التوفيق والموازنة بين الحقوق، وقد يؤول الأمر إلى تقييدها والحد من بعض صلاحياتها بهدف تحقيق استمرارية الأسرة واستقرارها.

وتأسيساً على ذلك يتبادر هنا سؤال مفاده: هل يجوز لولي الأمر تقييد حقوق الأسرة؟

وللاجابة عن هذه الإشكالية، لا بدّ أولاً من معرفة مجال سلطة ولي الأمر وحدوده.

يمكن حصر سلطة ولي أمر المسلمين في أمرين بارزين وهما:

الأول: السلطة التنفيذية:

وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأحكام الشرعية، وتتجلى في القيام على حقوق الناس وشؤونهم ومصالحهم، من خلال تطبيق شرع الله، وإقامة فرائضه، والعدل بين الرعية، وإقامة الحدود... ونحوها.

وبمعنى إجمالي يمكن القول: إن سلطة ولي الأمر تتجلى في تنفيذ أوامر الله - عز وجل - والحكم بما شرع.

الثاني: السلطة الاجتهادية:

وهي سلطة تقديرية يعمل بها لتدبير شؤون الأمة بما يحقق مصالحها، وهي محصورة في الأحكام التي لم يرد بشأنها نص

خاص ورد فيها نص خاص معلل ومبني على مصلحة متغيرة كما فعل عمر - رضي الله عنه - في سهم المؤلفات لقلوبهم^[٧٢].

وبما أن الأصل في ممارسة الحقوق هو الإباحة إلا ما استثناه الشرع؛ فإن من حق ولي الأمر تقييد هذا المباح، إذا كان يفوت مصلحة عامة أو يحدث ضرراً عاماً، وذلك بشروط منها:

أ- أن تكون الحالة الملجئة حقيقية وليست مفتعلة أو متوهمة.

ب- أن لا يكون هناك طريق أو مخرج آخر يُحقّق المراد به غير هذا التقييد أو الإلزام؛ فإن كان ثم طريق آخر أو مخرج غيره لم يجز اللجوء إليه.

ج- أن تكون المصلحة عامة وليست خاصة؛ لأن مصلحة الجماعة أولى، وهو من السياسة الشرعية^[٧٣].

ومن المقرر أن المباح مجال رئيس من مجالات العمل بالسياسة الشرعية لولي الأمر، وله في ذلك سلطات واسعة تمنحه الحق في تقييد المباحات عموماً بالإلزام بها أو المنع منها، ومن ذلك سلطاته في تقييد العقود، فإذا كان في بعضها ما يتعارض مع المصلحة العامة في وقت معين أو مكان محدّد، فإن لولي الأمر أن يحمل المتعاقدين على ما تقتضيه المصلحة العامة التي تنطوي عليها أو تتضمنها

[٧٠]- ونفس الأمر أيضاً في الطلاق، إذ يجوز لها في حالة الضرورة (مرض الزوج ونحوه) أن تفوّض أمرها للسلطان... ينظر: تبصرة الحكام، لابن فرحون، ص ٨٥ وما بعدها، تحقيق: جمال مرعشلي.

[٧١]- المقصود من شرع الحكم: إما جلب مصلحة، أو دفع مفسدة، أو مجموع الأمرين معاً، وكذا السياسة الشرعية فإن مقصودها: أن يكون الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد. ينظر: أثر المصلحة في السياسة الشرعية، صلاح الدين محمد قاسم النعيمي، ص ١٥٧.

[٧٢]- حيث أسقطه عمر - رضي الله عنه -، وقد نصّ غير واحد من أهل العلم أن مذهب الحنفية هو العمل بهذا الفهم العمري... ينظر: حجية فهم السلف: النظرية والتطبيق، سعد بن ثعلب العجي، ص ٤٧٠.

[٧٣]- ينظر: السياسة الشرعية، إبراهيم دده أفندي، ص ٦٦، أصول الفقه، عبد الوهاب خالاف، ص ٢١٠، الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي ٢٣٥/١.

هذه العقود...^[٧٤]، ولذلك شواهد وتطبيقات كثيرة كلها تفيد جواز تقييد ولي الأمر للمباح بإيجابه أو المنع منه، وذلك بإعمال سلطته الاجتهادية التقديرية التي تراعي المصلحة العامة في هذا الباب^[٧٥].
وصفوة القول:

إن لولي الأمر الحق في تقييد أو تقنين حقوق الأسرة وأحكامها - على غرار تقنين أحكام المرافعات والمعاملات المالية وغيرها - بشروط وضوابط، نذكر منها:

١. ألا يكون حكم هذا الحق قطعياً بل يجب أن يكون اجتهادياً (المصلحة، العرف، سد الذرائع... إلخ)^[٧٦].
٢. أن يدخل في حكم المباح، بشرط توافر الشروط المقررة في هذا الباب^[٧٧].
٣. إذا وقعت آراء العلماء في قضية من قضايا الأسرة وغيرها يمكن الترجيح فيما بينها، وهذا الترجيح لا يكون مخالفاً لشرعة الله تعالى^[٧٨].
٤. يجب عدم الإخلال بما تقضي به أحكام الشريعة الإسلامية، وما انتهت إليه الاتجاهات الإسلامية المعاصرة من الأخذ بمنهجية (المذهبية المقارنة)، ولا التقيد المطلق بمذهب ما وصالحاً للمسلمين وقوي الحجة من الكتاب والسنة؛ لأن من الطبيعي أن يتفاوت الفقهاء في مقدار استيعابهم لمعاني القرآن نظراً لاختلاف المدارك وتباين القدرات اللغوية والبيانية^[٧٩].

المبحث الثاني: أسس ومركزات حقوق الأسرة وأثرها في توجيه إنظار الزوجة للتجهيز وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أبعاد إنظار الزوجة للتجهيز

إذا بحثنا في الفقه الإسلامي من خلال كتب النوازل في موضوع الزواج وتكوين الأسرة، نجد العلماء المتقدمين تناولوا بعض الإشكالات في الموضوع، ومما ذكره الإمام ابن رشد في بعض مسائله: مسألة تزوج امرأة فنقدها صداقها فيقول أهلها: لا تدخل حتى نسمنها ونحسن إليها أنه: «ستل عمن تزوج امرأة فنقدها صداقها وقال: أدخلوها علي فيقول أهلها: حتى نسمنها ونحسن إليها، ألزجها أن يدخل عليها من ساعتها وقد أعطاهم صداقها؟ فقال: الوسط من ذلك، ليس له أن يقول: أدخلوها علي الساعة، ولا لهم أن يؤخروها عنه، ولكن الوسط من ذلك بقدر ما يجزونها ويهيئون أمرها، وقد قال تعالى: {قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا}^[٨٠]، وقال لنبيه: {وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ}^[٨١]، ولهم حق وحرمة؛ فالوسط من ذلك المعروف.

قال ابن رشد: هذا بين على ما قال؛ لأن تعجيل دخوله عليها من ساعته تضيق عليها وإضرار بها، وتأخيرها عنه المدة الطويلة حمل عليه وإضرار به؛ فالوسط من ذلك عدل بينهما، وقد قال - ﷺ -: {خَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا}^[٨٢]، وإذا وجب أن يؤجل الغريم

[٧٤]- ينظر: السياسة الشرعية وأثرها في الحكم التكليفي، نسبة البُغا، ص ٤٩٦ - ٤٦٧، عقد الإجارة وتدخّل الدولة فيه، عبدالله بن عبد الواحد الخميس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص ١٨٦.

[٧٥]- ينظر: الإجارة وتدخّل الدولة فيه، ص ١٨٧ - ٢١٠، الحق ومدى سلطة الدولة في تقييده، فتحي الدريني، ص ٢٥، تقييد المباح دراسة أصولية وتطبيقات فقهية، الحسين الموس، ص ٦٢ - ٧١ و ١٤٢ - ١٩٦.

[٧٦]- راجع: تقييد المباح، للموس، ص ١٥٣ - ١٩٣، أحكام الأسرة بين الاجتهاد والتقنين، جيلالي تشوار، مجلة الإحياء، ع ٤٤، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ص ٢١٣ - ٢٤٢.

[٧٧]- للتوسع راجع: تقييد المباح، للموس، ص ٢٠١ وما يليها.

[٧٨]- ينظر: حركة التجديد في تقنين الفقه الإسلامي (مجلة الأحكام العدلية وقوانين ملاكا كمثال تجريبي)، يونس وهي يابوز الأقطوغي وأخرون، ص ٣٧١، تقنين أحكام الفقه المالكي وأثره على الاجتهاد القضائي: قضاء الأسرة نموذجاً، إدريس الطالب، بحث منشور ضمن كتاب "قضايا الأسرة إشكالات راهنة ومقاربات متعددة"، جمع وتنسيق: زكرياء العماري، ج ٢، ص ٤٢ - ٦٠.

[٧٩]- أحكام الأسرة بين الاجتهاد والتقنين، جيلالي تشوار، مجلة الإحياء، ع ٤٤، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ص ٢٢٦ - ٢٢٧.

[٨٠]- سورة الطلاق، الآية: ٣.

[٨١]- سورة القلم، الآية: ٤.

[٨٢]- وفي رواية: أو سطمها، رواه البيهقي في "السنن الكبرى"، الآداب (٤٨٤) عن عمرو، وفي شعب الإيمان (٦١٧٦) موقوفاً من كلام مُطَرِّف، وهو خير ضعيف؛ لأنه من البلاغات، ورواه أبو نعيم في "الصحابة"، وابن منده في "المعرفة" عن مَعْنَدِ الْجُبَيْتِيِّ. قال ابن الغرس: ضعيف. وقال في المقاصد: رواه ابن السمعاني في "ذيل تاريخ بغداد" لكن بسند فيه مجهول عن علي مرفوعاً، وللدبلي بلا سند عن ابن عباس مرفوعاً (خير الأعمال أو سطمها) في حديث أوله: (دوموا على أداء

فيما حلَّ عليه من الحق بقدر ما يهيئه ويسره، ولا يباع عليه فيه عروضه بالغاً ما بلغ في الحين، فالمرأة أولى بالصبر عليها في الدخول بها إلى أن تهين من شأنها ما تحتاج إليه في القدر الذي لا يضربُ بالزوج أن يؤخَّر إليه^[٨٣].

وإذا تأملنا في أثر الأسس النظرية لحقوق الأسرة في توجيه النازلة، نجد أن حقوق الأسرة في الفقه الإسلامي تتأسس على ركائز ثلاثة وهي: حقوق الأسرة منحة ربانية، وحقوق الأسرة وسيلة لتحقيق مصلحة شرعية، وحقوق الأسرة بين سلطة الفرد (الزوجة) وسلطان الدولة.

لذلك ومن أجل توجيه هذه النازلة وفهمها فهماً حقوقياً نعرضها على تلك الركائز الثلاثة من أجل الوقوف على آثارها وتجلياتها والتأكد من ذلك.

أولاً: البعد العقدي التعبدي لحكم إمهال الزوجة للتجهيز:

استمدَّ فقهاء المالكية حكم إنظار الزوجة لتجهيز نفسها من أدلة شرعية معتبرة، وقبل الحديث عن بعضها لابدَّ أن نعرض أولاً للبعد العقدي والأخلاقي فيما يتعلَّق بإمهال الزوجة للتجهيز.

لقد منح الشرع الزوج حقَّ الدخول بالمرأة^[٨٤] بعد قبضها لصدّاقها تحصيلاً لهما وتنظيماً للعلاقة بينهما، وهو حق ذو بُعدٍ تعبدي نص عليه رسول الله - ﷺ - بقوله: (... وَفِي بَضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ...) ^[٨٥].

ولتحقيق تعبدية هذا الحقَّ نظر إليه الفقهاء نظرة شمولية تراعي الظروف كما تراعي الزمان والمكان تطبيقاً للخواطر واستجلاً للمودة والرحمة المبتغاة، إذ لا معنى للدخول بالزوجة في غيابها بل إن غيابها سبب لحصول الخصام والتنافر والذي سيؤوّل حتماً إلى النزاع والتصادم. ومن جملة الظروف المتعارف عليها تجهيز الزوجة والإحسان إليها لتكون في أحسن حلة وأبهى هيئة يرتضيها الزوج فيقع حينئذ في قلبه الحب والوئام والسكن والانسجام.

ولما كان حقُّ الدخول بالزوجة تعبدياً فالوسيلة المفوضية إليه تعبدية أيضاً؛ إذ الوسائل تأخذ حكم المقاصد أبداً كما يقرُّ ذلك العلماء^[٨٦] بل إنَّ من تمام العناية بالمقاصد العناية بالوسائل، يقول ابن عاشور في تعريفه للوسائل: «هي الأحكام التي شرعت؛ لأنَّ بها تحصيل أحكام أخرى؛ فهي غير مقصودة لذاتها، بل لتحصيل غيرها على الوجه المطلوب؛ إذ بدونها قد لا يحصل المقصد، أو يحصل معرضاً للاختلال والانحلال^[٨٧]». ولما كان إمهال الزوجة للتجهيز هو لتحصيل مقصد الدخول التعبدي، فلا شك أن وسيلته المفوضية إليه تعبدية كذلك، فيتحصل أن الإمهال تعبدي كذلك.

ثانياً: البعد الأخلاقي لإمهال الزوجة للتجهيز:

مما لا شك فيه أن حضور الباعث الأخلاقي في إمهال الزوجة واضح جلي، تجلت ملامحه في اشتراط التّسمين والإحسان إليها لتُرفَّ إلى زوجها في أحسن هيئة يرتضيها؛ إذ لا يتصوّر لدى هذه الأسر أن تُرفَّ الزوجة دون إكرامها وبذل كل ما في الوسع لتجهيزها.

الفرانض)، وللعسكري عن الأزاعي أنه قال: ما من أمرٍ أمر الله به إلا عارض الشيطان فيه بخصلتين لا يبالي أيهما أصاب: الغلُو أو التقصير، ولأبي يعلى بسند جيد عن وهب بن منبه قال: إن لكل شيء طرفين ووسطاً، فإذا أمسك بأحد الطرفين مال الآخر، وإذا أمسك بالوسط اعتدل الطرفان، فعليكم بالأساط من الأشياء. ويشهد لكل ما تقدم قوله تعالى: {وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا} [الفرقان: ٦٧]، وقوله تعالى: {وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا} [الإسراء: ١٠]، وقوله: {إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضَ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ} [البقرة: ٦٨].

والحديث رواه الديلمي بلا سند مرفوعاً إلى ابن عباس بلفظ: ((داوموا على الفرانض؛ خير الأعمال أوساطها)) ينظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني، حرف الخاء المعجمة، ٣٤٦/١ و٤٦٩، ضبطه وصححه: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي.

[٨٣]- البيان والتحصيل، ٣٥٣/٤.

[٨٤]- المقصود بالدخول بالزوجة: هو حصول الوطء، لا مجرد الدخول عليها من غير وطء. ينظر: الوجيز في شرح قانون الأسرة القطري رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٦، الجزء الأول (الزواج وفتح الزواج)، طارق جمعة السيد راشد ومحمد عبد الهادي عبد الستار، ص ٥٥.

[٨٥]- رواه مسلم، كتاب الزكاة، باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف ٦٩٧/٢.

[٨٦]- ينظر: إعلام الموقعين، ١١١/٣، وقد أشار الشاطبي إلى هذا المنحى المقصدي بما يفيد مشروعية هذا النمط من الاستدلال، وكونه على خلاف الأصل في التشريع. ينظر: الموافقات ١١٢/٤، ومفهوم خلاف الأصل: دراسة تحليلية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد البشير الحاج سالم، ص ٢٣١ وما يليها.

[٨٧]- مقاصد الشريعة، ص ١٤٧.

إن الممحصّ في الدافع لمثل هذا الفعل ليجده أخلاقياً بامتياز؛ إذ الغرض ليس هو الإضرار بقدر ما هو إرضاء للزوج وأهله بما تُجَبِّز به نفسها وللعرف السائد الذي تعارف عليه الناس والذي يُعَبِّر عن أخلاق الكرم والسخاء بل يُعَبِّر عن قدسية العلاقة الزوجية.

ومما يؤكّد حضور الباعث الأخلاقي: قوله تعالى: {وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ} ^[٨٨]، تذكيراً به وتأكيداً على أن للباعث الأخلاقي أهمية كبرى في إهمال الزوجة للتجهيز. وبناء عليه يمكن القول: إن الباعث الأخلاقي هو صلب وأساس إهمال الزوجة للتجهيز بل دعامة الأساسية.

ثالثاً: البُعد المصدري لإهمال الزوجة للتجهيز:

استمدّ المالكية حكم إهمال الزوجة للتجهيز من أدلة كثيرة نقتطف منها ما يلي:

• عدم الإضرار:

إن التّعجيل بالدخول هو إضرار بالزوجة ومخالفة لما تعارف عليه الناس فيما بينهم، يقول ابن رشد: «تّعجيل دخوله عليها من ساعته تضيق عليها وإضرار بها (...)، فالمرأة أولى بالصبر عليها في الدخول بها إلى أن تبيّن من شأنها ما تحتاج إليه في القدر الذي لا يضرّ بالزوج أن يؤخّر إليه» ^[٨٩].

وتأسيساً على ذلك فإهمال الزوجة: هو رفع للضرر المأمور به شرعاً بنصوص قرآنية وأحاديث نبوية صحيحة، وتقريباً للموضوع نذكر منها ما يلي:

١. القرآن الكريم:

• قوله تعالى: {لَا تَضَارَّ الْوَلَدَ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودَ لَهُ بِوَلَدِهِ} ^[٩٠].

قال ابن العربي في تفسير الآية: «لا تأبى الأم أن ترضعه إضراراً بأبيه، ولا يحلّ للأب أن يمنع الأم من ذلك...» ^[٩١].

ففي هذه الآية نبيّ للأب عن التعسف في استعمال حق ولايته، وفيه أيضاً نبيّ للأم عن التعسف في استعمال حق رضاع ابنها بأبيه، وذلك بأن تأبى أن ترضعه إضراراً بأبيه أو تطلب أكثر من أجر مثلها ^[٩٢]، يقول القرطبي في تفسير الآية: «المعنى: لا تأبى الأم أن ترضعه إضراراً بأبيه أو تطلب أكثر من أجر مثلها، ولا يحلّ للأب أن يمنع الأم من ذلك مع رغبتها في الإرضاع؛ هذا قول جمهور المفسرين» ^[٩٣].

• قوله تعالى: {أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُّوهُنَّ لِنُضَيْقِوْنَ عَلَيْهِنَّ} ^[٩٤].

ووجه الاستدلال بالآية: أن المقصود: «اسكنوا مطلقات نساكن من الموضع الذي سكنتم (...)، وإنما أمر الرجال أن يعطوهن مسكناً يسكنه مما يجدونه، حتى يقضين عددهن...» ثم قال الطبري: «وبنحو الذي قلنا قال أهل التأويل» ^[٩٥].

وقال السُّبِّي ^[٩٦]: «والمرأة إذا طلقها بعلها، فعليه أن يسكنها وينفق عليها» ^[٩٧]، فإذا كان الشارع قد جعل لها هذا الحق عليه وهي معتدة من طلاق، فإذا حقّ الزوجة أكّد برقية زوجها وهو واجب عليه. فوجب أن يقدر لها جهد إمكانه وقدر سعته أفضل العيش... ^[٩٨].

[٨٨]- سورة القلم، الآية: ٤.

[٨٩]- البيان والتحصيل، ٣٥٣/٤، تحقيق: أحمد الشرقاوي إقبال.

[٩٠]- سورة البقرة، من الآية: ٢٣٣.

[٩١]- أحكام القرآن، تفسير سورة البقرة، ٢١٢/١.

[٩٢]- نظرية الحق وتطبيقاتها في أحكام الأسرة، حميد مسرار، ص ١١٦.

[٩٣]- الجامع لأحكام القرآن، مج ٢، ج ٣، ص ١١٠، تحقيق: سالم مصطفى البدر.

[٩٤]- سورة الطلاق، من الآية: ٦.

[٩٥]- جامع البيان في تأويل القرآن، تفسير سورة طلاق، ١٣٧/١٢.

[٩٦]- هو إسماعيل بن عبد الرحمن السُّبِّي الكبير، ثقة فقيه، توفي سنة ١٢٧ للهجرة. ينظر: لسان الميزان لابن حجر، ٢٣٦/١.

[٩٧]- ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن، ٩٤/٢٨.

[٩٨]- آيات العمل الكسبي في القرآن الكريم، مصطفى عباس خماس الزبيدي، ص ٦٩، وفي أحكام الأسرة: دراسة مقارنة، محمد بلتاجي، ص ١٦٩.

ومن هنا لا يجب مضارة الرجل زوجته وخصوصاً مطلقته كأن يُضارَها بالتضييق عليها في النفقة أو السكن أو الملبس والعلاج ونحوها من أجل أن تفتدي منه بمالها أو تخرج من مسكنه، ويرى الشيخ مصطفى الزرقا أن الأقرب في تفسير "المضارة" هنا أن يُقَرَّرَ الرجل على مطلقته في النَّفَقَة خلال العدة، ويَضَيِّقُ عليها في السُّكْنَى لقهرها وإيذاها نقمة منه عليها، حيث أراد فراقها وانقطعت رغبتة في استمرار العلاقة الزوجية؛ وذلك على خلاف ما يقتضيه السَّراح الجميل الذي أمر الله تعالى به الزوج إذا كان مريدًا للطلاق^[٩٩].

يقول حسن خالد: «لقد أبطل الإسلام ما كانت عليه عادة العرب من مضارة النساء في الطلاق، فأبطل حق الرجل بإعادة مطلقته إلى عصمته من غير حصرٍ بعددٍ حيث حصر الطلاق بمرتين، وحَرَّمَ على المطلق إعادة مطلقته إلى ذمته بعد الثالثة إلا إذا تزوّجت من غيره زواجاً مقصوداً لذاته وبعد طلاقها منه»^[١٠٠].

٢. السُّنَّة النَّبَوِيَّة:

أ- عن أبي سعيد سعد بن سنان الخدري - رضي الله عنه -: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ)^[١٠١].
ففي الحديث الشريف إشارة إلى أن النبي - ﷺ - نهى عن الضرر والضّرار، وعن إلحاق الضرر بالغير ابتداءً أو مقابلة الضرر بالضرر.

يقول ابن رجب: «فالمعنى: أن الضرر نفسه منتفٍ في الشرع، وإدخال الضرر بغير حق كذلك (...)، فأما إدخال الضرر على من يستحقه، فهذا غير مراد قطعاً»^[١٠٢].

ويقول محمد زكي عبد البر: «والمعنى: أن لا تُدْخِلَ على أحدٍ ضرراً بحالٍ؛ فالضرر ممنوعٌ، وإدخاله على الغير ممنوعٌ كذلك»^[١٠٣].

وأضاف قائلاً: «فإن قوله عليه السلام (لا ضرر) يعمُّ جميع أنواع الضرر إلّا بدليل»^[١٠٤].

كما أن الحديث يُحَرِّمُ كل أنواع الضرر إلّا ما استثنى بدليل، يقول الدُّرَيْبِيُّ: «وعندي: أنه إذا انتفت مشروعية الضرر بصريح قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: (لا ضرر ولا ضرار)، كان ذلك نهياً عن الأفعال التي تؤدّي إلى الضرر مقصوداً أم غير مقصود؛ اجتناباً لواقعة الضرر في أي صورة من صورها تطبيقاً لعموم هذا الحديث في أوسع مدّى إلّا ما استثنى منه بدليل»^[١٠٥].

وبما أن التعسّف في استعمال الحقّ إضراراً بالغير مُنْعٍ بنصّ الحديث الشريف.

ب- حديث سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدَبٍ - س- أَنَّهُ كَانَتْ لَهُ عَصِيدٌ مِنْ نَخْلٍ فِي حَائِطٍ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: وَمَعَ الرَّجُلِ أَهْلُهُ، قَالَ: فَكَانَ سَمُرَةُ يَدْخُلُ إِلَى نَخْلِهِ فَيَتَأَذَّى بِهِ وَيَشْقُقُ عَلَيْهِ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَبْعَهُ فَأَبَى، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُنَاقِلَهُ فَأَبَى. فَأَتَى النَّبِيَّ - ﷺ - فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَطَلَبَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ - ﷺ - أَنْ يَبْعَهُ فَأَبَى، فَطَلَبَ إِلَيْهِ أَنْ يُنَاقِلَهُ فَأَبَى. قَالَ: فَهَبْ لَهُ وَلَكَ كَذَا وَكَذَا أَمْراً رَغَبَهُ فِيهِ فَأَبَى، فَقَالَ: أَنْتَ مُضَارٌّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - لِلْأَنْصَارِيِّ: اذْهَبْ فَأَقْلَعْ نَخْلَهُ^[١٠٦].

في هذا الحديث الشريف دلالة واضحة على أن عنصر المضارة أو صفتها تتحقّق متى كانت منفعة صاحب الحقّ تافهة يسيرة بجانب الضرر الذي يصيب غيره في مصالح حيوية له. لذا أمر الرسول - ﷺ - بقطع نخلات سمرة جزاء له على تعسّفه وإضراره بالغير.

[٩٩]- صياغة قانونية لنظرية التعسف باستعمال الحق في قانون إسلامي، ص ٣١ بتصرف.

[١٠٠]- مجتمع المدينة قبل الهجرة وبعدها، ص ٢٢٣.

[١٠١]- حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِ قُطْنِي وَغَيْرُهُمَا مُسْتَدًّا، وَرَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمُوطَأِ مُرْسَلًا عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَفْطَى أَبَا سَعِيدٍ، وَلَهُ طَرُقٌ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا، أَخْرَجَهُ الدَّارِ قُطْنِي، كِتَابُ الْأَقْضِيَةِ، ٢٢٨/٤، وَالحاكم، كِتَابُ الْبُيُوعِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْمَحَاقِلَةِ... ٥٧/٢، وَالبهقي، كِتَابُ الصَّلَاحِ، بَابُ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، ٦٩/٦ - ٧٠، قَالَ الْحَاكِمُ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَوَافِقُهُ الذَّهَبِيُّ.

[١٠٢]- جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨، وَيَنْظُرُ: تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ بِطَرَقٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي كِتَابِ: "نِيلُ الْأَوْتَارِ شَرْحُ مَنَاقِبِ الْأَخْبَارِ مِنْ أَحَادِيثِ سَيِّدِ الْأَخْبَارِ" لِمُحَمَّدِ بْنِ عَلِي الشُّوْكَانِيِّ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، ط ١، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، ٥/ ٢٦٠.

[١٠٣]- إِسَاءَةُ اسْتِعْمَالِ الْحَقِّ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، مَجْلَةُ الْقَانُونِ وَالْاِقْتِصَادِ لِلْبَحْثِ فِي الشُّؤْنِ الْقَانُونِيَّةِ وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ مِنَ الْوَجْهِةِ الْمِصْرِيَّةِ، كَلِيَّةُ الْحُقُوقِ، جَامِعَةُ الْقَاهِرَةِ، السَّنَةُ السَّادِسَةُ وَالْخَمْسُونَ، الْعَدَدُ الْأَوَّلُ، ١٩٨٦ م، ص ٢٥.

[١٠٤]- الْمَرْجِعُ السَّابِقُ، ص ٢٧.

[١٠٥]- نَظَرِيَّةُ التَّعْسُفِ فِي اسْتِعْمَالِ الْحَقِّ فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، ص ١٢٢.

[١٠٦]- عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرْحُ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ، كِتَابُ الْقَضَاءِ، بَابُ (٣١)، ١٢٨/٩، ضَبْطُهُ وَصَحَّحَهُ: عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ عَمْرٌ.

وفي الحديث أيضًا دلالة على قيام الحاكم بالتوفيق بين المصلحتين، وإن ترتب عنه ضررٌ يسيرٌ، وجب تحمُّله، لدفع ضررٍ أشد، فإن عجز عن التوفيق قضى بقطع أسباب الضرر مع التعويض العادل^[١٠٧].

ج- عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ -س- عَنِ النَّبِيِّ -ف- قَالَ: (مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهْمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ قَوْفَهُمْ، فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا ارَّادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا، وَنَجَّوْا جَمِيعًا)^[١٠٨].

ووجه الاستدلال بهذا الحديث: إن من هم في أسفل السفينة مع أن لهم الحق في استعمال نصيبهم استعمالاً مشروعاً إلا أنه يُمنع عليهم الإضرار بغيرهم، وهذا دليلٌ على منع الأفراد من التصرف بحقٍ يؤثّر سلبياً على المجموع.

ويُستفاد من الحديث أيضًا: أنه يدلُّ على أنه ليس لصاحب الحق التصرف بحقه بما يلحق الضرر بالآخرين، وأنه إذا أراد إحداث الضرر، وجب على الجماعة منعه من ذلك؛ لارتباط المصالح فيما بينهم، ويتبيّن ذلك من خلال أمر الرسول -ﷺ- في الحديث الشريف بمنع من في أسفل السفينة من خرقها؛ لما فيه من إلحاق الضرر بهم، وهو هلاك الجميع، ففعلهم يكون تعسفًا وحرًا^[١٠٩].

٣. عمل الصحابة:

أ- روى الإمام الطبري: «أنه بعد أن انتصر المسلمون على الفرس في موقعة القادسية لم يجد رجالهم نساءً مسلمات كافيات للزواج منهن في تلك البلاد الفارسية فأرغمتهم الضرورة، فبعث عمر بن الخطاب إلى حذيفة بن اليمان الذي كان واليًا على المدائن في بلاد العجم رسالة يقول فيها: بلغني أنك تزوجت امرأة من أهل المدائن من أهل الكتاب؛ وذلك ما لا أرضاه لك، فطلقها ولا تبقيها في عصمتك. فكتب إليه حذيفة: أحلال هذا الزواج أم حرام؟ ولماذا تأمرني بطلاق هذه المرأة الكتابية؟ لن أطلقها حتى تخبرني.

فكتب إليه عمر ابن الخطاب: هذا الزواج حلال؛ ولكن في نساء الأعاجم خلافة^[١١٠] وخداعة؛ وإني أخاف عليكم منه^[١١١]. وفي رواية: بعث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - إلى حذيفة - بعد أن ولّاه المدائن وكثرت المسلمات -: «إنه بلغني أنك تزوجت امرأة من أهل المدائن من أهل الكتاب فطلقها».

فكتب إليه حذيفة: لا أفعل حتى تخبرني، أحلال أم حرام؟ وما أردت بذلك؟

فكتب إليه عمر رضي الله عنه: لا، بل حلال ولكن في نساء الأعاجم خلافة، فإذا أقبلتم عليهن غلبنكم على نساكنكم.

وفي رواية أخرى: إني أخاف أن يقتدي بك المسلمون، فيختاروا نساء أهل الذمة لجمالهن، وكفى بذلك فتنة لنساء المسلمين^[١١٢]. فقال حذيفة: الآن - أي: اقتنعت - فطلقها^[١١٣].

وفي رواية الجصاص: أن التي تزوّجها حذيفة كانت يهودية فكتب إليه عمر -ﷺ-: أن خلّ سبيلها. فكتب إليه حذيفة: أحرام هي؟ فكتب عمر - رضي الله عنه -: لا، ولكني أخاف أن تواقعوا المومسات^[١١٤] منهن^[١١٥].

[١٠٧]-التعسف في استعمال الحق، محمد أبو زهرة، أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان الإمام ابن تيمية، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - دمشق (٢١-١٦) شوال ١٣٨٠هـ الموافق ١-٦ أبريل ١٩٦١م، ص ٣٨.

[١٠٨]-رواه البخاري، كتاب الشركة، باب هل يقرع في القسمة والاسهام فيه؟ ينظر: فتح الباري، ١٥٧/٥، وأخرجه في كتاب الشهادات، باب القرعة في المشكلات عن النعمان بن بشير.

[١٠٩]- ينظر: التدابير الشرعية للحد من الطلاق التعسفي في الفقه والقانون، جميل فخري محمد جانم، ص ٥٦.

[١١٠]- الخلافة: الخديعة وحسن الحديث، أو هي: الخديعة باللسان، أو رقيق الحديث. ينظر: مادة (خلب) في مختار الصحاح، ص ١٨٣، عنيت بضبطه وتصحيحه: سميرة خلف الموالي، المعجم الوسيط، ٢٤٧/١.

[١١١]- جامع البيان عن تأويل أي القرآن، ٣٧٧/٢.

[١١٢]- هذا الأثر مع الزيادة الأخيرة خرجه محمد بن الحسن في كتابه: "الأثر"، ص ٧٥، وينظر: تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد يوسف موسى، ص ٨٦.

[١١٣]- ينظر: تاريخ الطبري، ٢٩٤/٣.

[١١٤]- المومس: المرأة البغي أو العاهر التي تتخذ الزنا مهنة لها، أو هي: المرأة الفاجرة التي تلين لمن يريد لها، المجاهرة بالفجور. كما سميت خريفاً من التخريف وهو اللين والضعف، وربما سميت إماء الخدمة مومسات، والمومسات: الفواجر مجاهرة. ينظر: لسان العرب، مادة (ومس)، ٢٥٨/٦، وتصرف، والمحيط في اللغة، لابن عباد الطالقاني، حرف السين، مادة: ومس، ١٣٦/٣، تحقيق: محمد عثمان.

[١١٥]- ينظر: أحكام الجصاص، ٣٩٧/٢، وراجع أيضاً: سنن سعيد بن منصور، ٢٢٤/١، والمصنف في الأحاديث والآثار، لابن أبي شعبة، ٤٧٤/٣، تحقيق: كمال يوسف الحوت، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير، ٥٨٣/١، ومنهج عمر بن الخطاب في التشريع الإسلامي، محمد بلتاجي، ص ٢٦٠.

وعليه؛ فإن زواج المسلم بالكتابية - وإن كان مباحاً - إلا أنه مقيد بشروط لا بد من اعتبارها، وإن نهي خليفة المسلمين وإمامهم عن مباح؛ لرؤيته المصلحة في ذلك، لا يعني: أنه قد حرم حلالاً، وإنما هو يعمل بموجب السلطة التي ولّاه الله إياها؛ فهو مؤتمن على المجتمع الإسلامي.

ووجه الدلالة: دلالة هذا الأثر دالة على النهي من الخليفة عمر بن الخطاب لحذيفة بن اليمان عن الزواج من الكتابيات مع أن هذا الزواج في أصله مباح دفعا لمفسدة عظمى تترتب على هذا المباح، فمنعه حماية للصالح العام بإبعاد نواب الخليفة أولاً عن خداع الأجنيبيات لهم، أو إبعاد وقوع الفتنة بين المسلمات اللواتي يكثر عددهن، وينصرف رجال المسلمين عنهن لجمال الكتابيات أو خشية مواقعة المومسات منهن... وكل ذلك ضار بالمصلحة العامة ومناقض للحكمة التي من أجلها أبيع التزوج بالكتابيات^[١١٦].

وهذا الرأي بمنع الزواج بالكتابيات استند فيه الخليفة إلى حجتين:

- الأولى: لأنه يؤدي إلى كساد الفتيات المسلمات وتعتيسهن.
- الثانية: لأن الكتابية تفسد أخلاق الأولاد المسلمين ودينهم، وهما حجتان كافيتان في هذا المنع، إلا أنه إذا نظرنا إلى عصرنا فإننا سنجد مفاسد أخرى كثيرة استجدت تجعل هذا المنع أشد...^[١١٧].

لذلك من الأولى عدم زواج الكتابيات إذا لم يحقق الحكمة التي من أجلها أبيع التزوج بالكتابيات^[١١٨].

ويستفاد مما سبق: أن المباح يمنع خشية أن يترتب عليه ضرر عام سواء أكان ذلك في مواقعة المومسات منهن، وفي هذا ضرر لا يخفى، أم في تتابع رجال المسلمين في الزواج من الكتابيات رغبة في جمالهن، فتترك المسلمات بلا أزواج فيقعن فيما حرم الله وهذه مفسدة عظمى لم يشرع نكاح الكتابيات من أجلها.

ب- فتوى عثمان بن عفان في توريث المبتوتة في مرض الموت؛ لأن الطلاق في هذه الحالة مظنة الفرار من توريثها وحرمانها من حقها.

- فقد روي عن ابن أبي مليكة قال: سألت عبد الله بن الزبير عن رجل يطلق امرأته في مرضه فيبئها؟ قال: أما عثمان - رضي الله عنه - فورثها، وأما أنا فلا أرى أن أورثها ببينونته إياها^[١١٩].

- وفي رواية عنه: طلق عبد الرحمن بن عوف ثماضر بنت الأصبع الكلبية فبئها^[١٢٠]، ثم مات وهي في عدتها، فورثها عثمان - رضي الله عنه - وأما أنا فلا أرى أن ترث ببينونته^[١٢١].

وعبد الله بن الزبير قد عاصر الصحابة المتقدمين وصار من فقهاءهم، والرواية عن عثمان مختلفة، فروى عنه: أنه ورثها في العدة، وروى عنه: أنه ورثها بعد انقضاء العدة، وهم لا يقولون به، رواه مالك عن الزهري عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال: وكان أعلمهم بذلك. وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن^[١٢٢].

- وروى عن عثمان أيضاً: أنه ورث أم حكيم بنت قارظ من عبد الله بن مكل بعد ما حلت^[١٢٣].

[١١٦]- ينظر: التدابير الشرعية للحد من الطلاق التعسفي في الفقه والقانون، جميل فخري محمد جانم، ص ٤٧ - ٤٨.

[١١٧]- ينظر: شهيد المحراب عمر بن الخطاب، عمر التلمساني، ص ٢١٤، محاضرات في سيرة الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم، رشيد كهوس، ص ٨١ - ٨٢.

[١١٨]- الذي يبدو في هذا الموضوع الحساس: أنه يجب على ولادة المسلمين منع التزوج بالكتابيات في عصرنا من قبيل السياسة الشرعية، خاصة موظفي السلك الدبلوماسي وموظفو الهيئات الرسمية، ورجال القوات المسلحة والجيش، حتى لا تتعرض مصالح المسلمين للخطر، ولا تتسرب أسرار الدولة إلى الغير، كما أنه يخشى على الشباب المسلم في زماننا من الخديعة برقيق الحديث، والفتنة بجمال الكتابيات ومواقع المومسات منهن والتخلق بأخلاقهن، وحب الهجرة إليهن في ظل البطالة والفراغ، وبالتالي الابتعاد تماثلاً عن دين الإسلام، خاصة وأن الكثير من الشباب المسلم في زماننا بعيد كل البعد عن تعاليمه وقيمه، فيسهل بالتالي خديعتهم وفتنتهم عن دينهم.

[١١٩]- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٦٢/٧.

[١٢٠]- كذا على الصواب وبه وقعت الرواية.

[١٢١]- أخرجه الشافعي في الأم ٢٠٧/٥ - ٢٣٦، وكذا في مسند الشافعي، ص ٢٩٤، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ٣٦٢/٧.

[١٢٢]- أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطلاق، باب طلاق المريض ٥٧١/٢، ومن طريقه الشافعي في الأم ٢٣٦/٥، وكذا في مسند الشافعي، ص ٢٩٤، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦٢/٧.

[١٢٣]- أخرجه عبد الرزاق في المصنف، ح (١٢١٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦٢/٧ - ٣٦٣.

• وروى مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن: بلغني أن امرأة عبد الرحمن بن عوف سألته أن يطلقها، فقال لها: إذا حضت ثم طهرت فأذيني، فلم تحض حتى مرض عبد الرحمن، فلما طهرت أذنته فطلقها البتة أو تطليقة لم يكن بقي له عليها من الطلاق غيرها، وعبد الرحمن يومئذ مريض، فورثها عثمان بن عفان - رضي الله عنه - منه بعد انقضاء عدتها^[١٢٤].
فمن خلال هذا الاجتهاد الصادر من سيدنا عثمان - رضي الله عنه - يتجلى التّعسف هنا في أعمال الباعث غير المشروع بحيث توخى المطلق حرمان المرأة من حقها، فعامله الشرع بنقيض قصده إعمالاً لمبدأ العمل بالمصلحة.

ثانياً: الوسطية:

ينطلق الشرع في تأسيس أحكامه على منهج الوسطية لتحقيق التوازن والعدل بين مصالح الفرد والجماعة، بل بين مصالح الأفراد أنفسهم، قال تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)^[١٢٥].
وتأسيساً على ما سبق: فقد اتسمت حقوق الأسرة بالعدل والمساواة التكاملية، بل على التقابل الذي يجعل الحق في مقابل الواجب وذلك ابتغاءاً للوسطية المنشودة وتحقيقاً لمصلحة الأسرة وعدم الإضرار. لذلك انطلق الفقهاء من مبدأ الوسطية في الحكم بإمهال الزوجة للتجهيز معتبرين أن التعجيل بالدخول إضرار بها والتأخير عليه إضرار به، فكان الحكم وسطاً.

ثالثاً: قياس الأولى:

لا شك أن الصبر على الزوجة للتجهيز حفاظاً على الأسرة أولى من الصبر على الغريم، وإذا وجب في الثاني فمن باب أولى في الأول، يقول ابن رشد: ((...))، وإذا وجب أن يؤجل الغريم فيما حلّ عليه من الحق بقدر ما يهينه ويسره، ولا يباع عليه فيه عروضة بالغاً ما بلغ في الحين، فالمرأة أولى بالصبر عليها في الدخول بها إلى أن تبي من شأنها ما تحتاج إليه في القدر الذي لا يضرّ بالزوج أن يؤخر إليه^[١٢٦].

رابعاً: العرف:

من المتعارف عليه بين المسلمين تجهيز الزوجة قبل زفافها إلى زوجها، وهو عرف لا يخالف نصوص الشرع ومقاصده بل يخدمها ويقوّي من ذكرها تنظيمًا للعلاقة بين الزوجين وحصولاً للمودة والرحمة والسكن. لذلك فعرف الإمهال مما يقوّي مقاصد النكاح ويشدّ عضدها.

وانطلاقاً من هذه الرؤية الهادفة نطرح السؤال التالي: ما هي مقاصد إمهال الزوجة للتجهيز؟

المطلب الثاني: إنظار الزوجة للتجهيز وسيلة لتحقيق مصلحة الأسرة

يرتبط منح الحقوق في المنظومة الإسلامية ارتباطاً وثيقاً بالمقاصد الشرعية المرجوة منها، ويعتبر مخالفتها والخروج عنها عين التّعسف الذي ذمّه الإسلام وأمر باجتنابه.
وتأسيساً على ذلك فقد أفتى المالكية بالإمهال لمقاصد مرجوة يمكن إجمالها في تنظيم العلاقة بين الزوجين، وحصول المودة والرحمة والسكن، ونحوها^[١٢٧].

أولاً: تنظيم العلاقة بين الزوجين:

ذلك بأن تنظيم العلاقة بين الزوجين يستلزم رضا كل طرف بالآخر حتى يكون كل منهما مدعاة لسرور الآخر وسبب هنائه في معيشته، فقد قال - ﷺ - أمراً المغيّرة بين شعبة: (انظُرْ إِلَيْهَا؛ فَإِنَّهُ أُخْرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا)^[١٢٨]، أي: يصلح ويوفق بينكما وأخرى أن تدوم المودة بينكما.

ووجه الدلالة: أن النظر إلى الزوجة في أحسن حلة مآله إلى التوفيق والإصلاح الذي يساهم لا محالة في تماسك الأسرة وتعاضدها، وهو ما أكد عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح الذي رواه ابن عباس أنه قال - ﷺ -: (إِنِّي لَأُحِبُّ أَنْ أَتَزَيَّنَ لِلْمَرْأَةِ كَمَا أُحِبُّ أَنْ أَتَزَيَّنَ لِي؛ لَأَنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ يَقُولُ: (وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ)...)^{[١٢٩]-[١٣٠]}.

[١٢٤]- أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطلاق، باب طلاق المريض ٥٧٢/٢، ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى ٣٦٣/٧.

[١٢٥]- سورة البقرة، من الآية: ١٤٣.

[١٢٦]- البيان والتحصيل، ٣٥٣/٤.

[١٢٧]- ينظر: شرح الزرقاني على مختصر سيدي خليل ومعه الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني، فصل في الصداق، ١٢/٤، ضبطه: محمد عبد السلام أمين.

[١٢٨]- أخرجه سعيد بن منصور في "سننه" (٥١٥ - ٥١٨) والنسائي ٧٣/٢ والترمذي ٢٠٧/١ والدارمي، ١٣٤/٢ والطحاوي ٨/٢ وغيرهم.

من هنا نقول: إن المقصد من تجهيز المرأة: هو حصول الرضا المطلوب لتنظيم العلاقة بين الزوجين.

ثانيًا: السكن والمودة والرحمة:

يُعدُّ السكن قيمة معنوية جعلها الله أساس قيام الأسر واستقرارها، قال الله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} [١٣١].

ولحصول هذا السكن والطمأنينة داخل الأسرة حرص الشرع على توفير ظروفه من تزين كل زوج للآخر ليرضى بصاحبه ويقنع بصحبته. ومن هنا اشترط الفقهاء إهمال الزوجة للتجهيز تحقيقًا للظروف المفضية لبُلُوغِ السكن؛ إذ لا شك في تلازم الرضا عن الزوجة شكلاً وحصول السكن الذي يبتغيه الإسلام داخل الأسرة.

أما المودة والرحمة: فلا يتصور حصولهما في غياب الرضا عن الزوجة والتفوق منها بدليل الحديث السابق الذي أكد أن رضا الزوج وسروره يحصل بالنظر إلى الزوجة مما يؤكد أن فتوى إهمال الزوجة للتجهيز هو في أساسه يُقصد منه تحقيق مقاصد عظمى تؤول إلى الحفاظ على الأسرة واستقرارها ودوام استمرارها.

والجدير بالإشارة أن الأسرة المسلمة في الواقع المعاصر شهدت تغيرات سلبية في ظلّ الغزو الثقافي الغربي والتغيرات المعاصرة: فقد تعرّضت للتغير في مفهومها وأصل بنائها ووظائفها ونظامها وغاياتها وعلاقاتها، وظهرت دعوى بناء الأسرة اللاتقليدية وبناء العلاقات الأسرية على أساس المنفعة والمصالح المادية، وسيادة القيم والثقافة الغربية في كيان الأسر المسلمة، وضعف مشاعر المودة والرحمة - التي تُعدُّ أسَّ الكيان الأسري -، وظهور الانعزالية والمصالح الفردية، وفقدت الأسرة المسلمة أثرها في الصلاح والتقدم الاجتماعي بدعوى التّقدم والتّطوّر [١٣٢].

المطلب الثالث: حقّ الدخول بين سلطة الزوج وسلطان الدولة

يعتبر الحق في المنظومة الإسلامية حقاً مزدوجاً يراعي مصلحة الفرد والجماعة معاً وليس حقاً فردياً خالصاً، من هنا كان استعماله يتردّد بين سلطة الفرد وسلطان الدولة.

وتأسيساً على ذلك نتساءل: ما ضوابط استعمال الزوج لحق الدخول؟ وما مدى سلطان الدولة في تقييده؟

أولاً: سلطة الزوج في استعمال حقّ الدخول بزوجه.

لا ينكر أحد مقاصد الدخول الحسية والنفسية هي مقاصد تعود بالنفع على الأسرة عموماً إلا أنه ومع اعترافنا بهذه المقاصد العظمى فاستعمال هذا الحق مرتبط بمصلحة الأسرة وعدم الإضرار.

أ- مصلحة الأسرة:

حق الدخول: هو تنظيم للعلاقة بين الزوجين وحصول للمودة والرحمة والسكن. لذلك نهى الشرع عن تضيقه والإخلال به حفاظاً على الأسرة واستقرارها.

وعليه، فإجبار الزوجة على الدخول بها من ساعته مع عدم رضاها فيه تغيب لهذه المصالح المرجوة، ومن هذا المنطلق أفتى المالكية بالإهمال بها عن الدخول وعدم تمكين الزوج ولو دفع الزوج ما حلّ من الصداق إن اشترطت على الزوج عند العقد بشرط أن لا تتجاوز المدة سنة.. [١٣٣] كل ذلك حفاظاً على مصلحة الأسرة ودوام العشرة والألفة بين الزوجين، أو مراعاة لظروف خاصة، كالمرض، أو الصغر، ونحوه.

وإذا قبضت الحال من صداقها قبل بناء الزوج بها فإنه يلزمها أن تتجهّز به على العادة من حضر أو بدو، حتى لو كان العرف شراء دار لزمها ذلك، ولا يلزمها أن تتجهّز بأزيد منه، ومثل حال الصداق ما إذا عجل لها المؤجل وكان نقداً.

[١٢٩]- سورة البقرة، من الآية: ٢٢٨.

[١٣٠]- السنن الكبرى، للبيهقي، كتاب القسَمِ والنُّشُوز، بابُ حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ حديث رقم (١٣٧٩٧)، ومصنف ابن أبي شيبة، ١٠/٢١٠.

[١٣١]- سورة الروم، الآية: ٢١.

[١٣٢]- ينظر: التكامل الفكري الأسري في الرؤية الإسلامية، منى عبد القادر أبو الحمد، بحث ضمن كتاب "الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة"، تحرير: راند جميل عكاشة، ص ٣١١ بتصرف، والمسؤوليات الأسرية في الرؤية الإسلامية ومدونة الأسرة المغربية، رشيد كهُوس، بحث ضمن نفس الكتاب، ص ٦٤٨، وضوابط الأسرة وحقوقها على ضوء مدونة الأسرة والتشريع الإسلامي والعمل القضائي، عبد العزيز هدي، ص: ٢٠ - ٤٠.

[١٣٣]- ينظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، باب في النكاح، فصل: في بيان أحكام الصداق، ١٣٧/٣، تحقيق: محمد عبد الله شاهين.

وإن تأخر القبض عن البناء لم يلزمها التجهيز سواء أكان حالاً أم حل إلا لشرط أو عرف (أي: فإنه يلزمها التجهيز للشرط أو العرف)^[١٣٤].

والجدير بالإشارة في هذه المسألة المهمة أن من المقاصد الشرعية للعقد: انتظام المصالح بين الزوجين ليحصل التوافق والانسجام والنسل، ويتربى تربية سليمة، ولا يحصل هذا مع غاية المنافرة بينهما، فإذا عرف سبب انتفاء المقصود الشرعي قبل الشروع وجب أن لا يجوز؛ لأنه حينئذ عقد لا ترتب عليه فائدته ظاهراً^[١٣٥].

ب- عدم التعسف والإضرار:

يُعَدُّ معيار - قصد الإضرار - المعيار الأول للتعسف بحيث يدخل معيار سوء النية في النطاق الخاص للعقد، ولا يتلاقى إلا نادراً خارج العلاقات العقدية؛ ومع ذلك فإن ثمة تصرفات لها دافع غير أخلاقي يمكن أن نجدها في كافة العلاقات الإنسانية. ومن البديهي أن يكون التعسف يعاقب على هذه التصرفات بمقتضى معيار يجمع بمقتضاه سوء النية، حتى ولو لم يرد بشأنه أي نص، لذلك يسيء استعمال حقه من يعتمد بهذا الاستعمال الإضرار بغيره وهي القاعدة التي أجمع عليها الفقه والقضاء بصفتها من أبسط قواعد العدالة والتي تقضي بمنع استعمال الحق بنية الإضرار بالغير^[١٣٦].

إن استعمال الحقوق بنية الإضرار هو عين التعسف، لذا فقد نهى عنه الشرع وحذّر منه. وبما أن مجال الأسرة من أكثر المجالات التي قد يظهر فيها ذلك نتيجة للاحتكاك اليومي فقد نهت كثير من النصوص عن استعمال الحقوق فيها بنية الإضرار. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: (وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَا تُعْضِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ)^[١٣٧].

أما سلطة الدولة في تقييد حقوق الأسرة: فتأتي في حالة تضار المصالح بين أفراد الأسرة؛ مما يجعل تدخل ولي الأمر أما ملزماً لغرض التوفيق والموازنة، وقد يؤول الأمر إلى التقييد والحّد من بعض الصلاحيات وذلك لتحقيق استقرار الأسرة واستمرارها، فمن حقّ ولي الأمر تقييد المباح من الحقوق بشرط أن تكون الحالة الملجئة حقيقية وليست مفتعلة، وأن لا يكون هناك مخرج يحقق المراد غير هذا التقييد، وأن تكون المصلحة عامة^[١٣٨].

ثانياً: سلطان الدولة في تقييد حقّ الدخول

لا يمكن للدولة تقييد حق الدخول باعتباره حقاً منصوباً عليه بنصوص قطعية إلا أن تدخل الدولة أو المفتي يكون في تنزيله على الواقع؛ إذ قد تعترضه من العوارض ما يمنع استيفاء مقاصده الشرعية. ولما كان أمر إجبار الزوجة على الدخول من ساعته دون تجهيز قد يضر بالزوجة بل قد يكون سبباً في عدم استيفاء المقاصد الشرعية قيّدته الفتوى ولم تجعله حقاً مطلقاً.

وهكذا يتّضح مما سبق أن التشريع الإسلامي قد جعل للحياة الزوجية قدرها وشرّع لها من التشريعات ما يحفظها ويحفظ الأسرة من أخطار الطغيان والظلم والفسوض. ولقد نعمت في ظلّها وخيم عليها ظلال السكينة والأمن، وقد جاء تفصيل تلك التشريعات في الكتاب والسنة، حيث أباننا حقوق كل من الزوجين وواجباته تجاه الآخر، وحدوده في التعامل معه في الحياة وبعد الموت وحقوق الآباء على الأبناء والأبناء على الآباء، بياناً شافياً فيه ضمان العدل بالقسطاس وتأمين سعادة الأسرة وبالتالي المجتمع^[١٣٩].

الخاتمة:

بعد هذا عرض محاور هذا الموضوع، توصّلنا إلى مجموعة من النتائج، من أهمّها نذكر الآتي:

١. تركزت حقوق الأسرة في الفقه الإسلامي على ركائز ثلاثة أساسية وهي:

أ- الحق منحة إلهية من الله تعالى.

ب- الحق وسيلة لتحقيق مصلحة شرعية.

[١٣٤]- المرجع السابق ١٧٥/٣.

[١٣٥]- ينظر: فتح القدير ٢٩٣/٣ بتصرف، مجموع الرسائل الفقهية، عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، ص ٩٨٧ - ٩٨٨.

[١٣٦]- الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده ونظرية التعسف في استعمال الحق، فتحي الدريني، ص ٥٢٩.

[١٣٧]- سورة البقرة، من الآية: ٢٣٢.

[١٣٨]- حقوق الأسرة في الفقه الإسلامي.. البناء النظري، حميد مسرار، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ع (٥٦٦)، أغسطس ٢٠١٢، ص ٤١.

[١٣٩]- مجتمع المدينة قبل الهجرة وبعدها، حسن خالد، ص ٢١١.

ج- استعمال الحق بين سلطة الفرد وسلطان الدولة، وأن سلطة الدولة في تقييد حقوق الأسرة تكون في حالة انتهاك حقوق أفرادها والتعدي على مصالحها. وهي ركائز كما يظهر تعالج ثلاثة أبعاد وهي: البعد المصدري، والبعد المقاصدي، وبعد استعمال الحقوق.

٢. إن الانطلاق من هذه الركائز الثلاثة له أهمية كبرى تتجلى في:

أ- حضور الجانب العقدي والأخلاقي في حقوق الأسرة: وهو أمر له مزايا عديدة، من أبرزها: مراقبة الله ﷻ في استعمال الحقوق: مما يعني: تجنب التعسف في استعمالها.

ب- البعد المصدري: تستمد حقوق الأسرة أحكامها من مصادر التشريع. فمصادر الحقوق هي نفسها مصادر التشريع، لذا فالحديث عن الاجتهاد فيها لا بد أن يخضع لضوابط الاجتهاد في الفقه الإسلامي، ومن ثم يقسم الاجتهاد في حقوق الأسرة إلى قسمين:

• الأول: اجتهاد فيما لا نص فيه: وهو اجتهاد ينطلق من المقاصد العامة للشريعة الإسلامية والقواعد الكلية للأسرة، ويعتمد آليات الاستنباط المتفق عليها.

• الثاني: اجتهاد فيما فيه نص حقوقي: وهو بدوره ينقسم إلى قسمين:

• الأول: اجتهاد في فهم النص: ويكون في النص ظني الدلالة والثبوت أو ظني أحدهما أما القطعي فلا مجال للاجتهاد فيه.

• الثاني: اجتهاد في تنزيله على الواقع: ويلاحظ أن "نظرية التعسف" قد رسمت طريقه واعتمدت آلياته من النظر في المآلات ودفع الأضرار واعتماد المقاصد.

٣. حقوق الأسرة منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير، فكل ما ثبت بنص قطعي الدلالة والثبوت فهو حق ثابت، وكل ما ثبت بنص ظني الدلالة والثبوت أو ظني أحدهما فيجوز تغييره تبعاً للمصلحة المعتبرة شرعاً والواقع والمستجدات.

٤. المصالح المرجوة من الحقوق الأسرية هي مصالح شرعية مقيدة بضوابط شرعية وليست مصالح عقلية واقعية وهذا أمرٌ ثبت في التطبيق حيث تبين أن أغلب المصالح المرجوة هي مصالح تروم مصلحة الأسرة واستقرارها.

٥. استعمال الفرد لحقوقه الأسرية مقيد بضابطين وهما: تحقيق مصلحة الأسرة وعدم الإضرار. لذا فكل استعمال لها يخالف مصلحة الأسرة ويروم الإضرار هو عين التعسف.

٦. لا يجوز للدولة تقييد الحقوق الأسرية إذا كانت ثابتة بنصوص قطعية، ويجوز لها تقييد المباح منها بشروط تضمن التنزيل الأسلم للأحكام على الواقع وبلوغ مقاصدها الشرعية.

٧. غزارة علم فقهاء المالكية واستحضارهم النصوص والعلم بالواقع في الإفتاء.

٨. لفقهاء المالكية نظرة شمولية للنوازل الأسرية، هدفهم تحقيق مصلحة الأسرة في كل أبعادها وتجلياتها.

وفي الأخير نسأل الله تعالى السداد والرشاد في القول والعمل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

التوصيات:

في ختام هذا البحث لا بد من الإشارة إلى بعض التوصيات التي تخدم مساره الفكري النظري والتأطيري العملي، وهي كالتالي:

- ضرورة إقامة علاقات وشراكات مع المجالس العلمية والقيام من خلالها بحملات تحسيسية في مجال التوعية الأسرية.
- تشجيع إنشاء مراكز لبحوث الأسرة لنشر الوعي بدور الأسرة في تحقيق الأمن الأسري لكافة أعضائها.
- لا بد من التكوين المستمر للمعلمات والواعظات في التشريع الأسري.
- ضرورة العمل على تكوين خريجي كلية الشريعة وكل المعنيين بقضايا الأسرة، وتأهيل القائمين على شؤون الإرشاد الأسري، وتمكينهم من المهارات المهنية، وتحسيسهم بالمسؤولية الأخلاقية.
- دعم تدريس المواد الفقهية في كليات الحقوق لإرساء ثقافة قانونية أصيلة.
- نشر ثقافة حقوق الإنسان وخاصة المرتبطة بالحقوق الأسرية.
- توجيه مؤسسات التعليم المختلفة إلى ضرورة العناية والاهتمام ضمن مقرراتها بأصول وقضايا التربية الأسرية.
- أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لحماية الأسرة، والعمل على نشر الوعي بأهمية استثمار الوقف في مجال الرعاية الأسرية ومواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه الأسر الفقيرة والمعدمة.

- إعادة النظر في تنظيم التطليق للشقاق حتى لا يترك الباب مشرعاً لهدم وخراب الأسر لأتفه الأسباب.
- تجديد القراءة في التراث الفقهي لملاءمته مع المتغيرات التي تعرفها الأسرة المغربية.
- تشجيع الأبحاث الجامعية الأكاديمية في قضايا الأسرة ومجال التربية الأسرية.
- ضرورة الاهتمام بأهمية وسائل وآليات حل النزاعات الأسرية في حماية الأسرة المغربية.
- تأهيل المقبلين على الزواج، وتمكينهم من دورات تكوينية في مجال الثقافة الأسرية.
- تكوين القضاة وجميع المتدخلين بمنظومة العدالة في المجال الفقهي والمجال الحقوقي.
- ضرورة توسيع دائرة الوساطة الأسرية لكي تصبح وساطة مجتمعية يساهم فيها كل هيئات المجتمع سواء الحكومية أو غير الحكومية. ومناشدة أفراد المجتمع إلى الانخراط الفعال في دور الوساطة النابع من تعاليم دينهم وثقافتهم الإسلامية الحنيفة.
- والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد الصادق الأمين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلّم.

المراجع:

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولاً: الكتب:

١. الأمدي، علي بن محمد، (١٤٠٤هـ) الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، ط. الأولى.
٢. أبو الحمد، منى عبد القادر، (٢٠١٥) التكامل الفكري الأسري في الرؤية الإسلامية، بحث ضمن كتاب "الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة"، تحرير: رائد جميل عكاشة ومنذر عرفات زيتون، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - مكتب الأردن، ودار الفتح للدراسات والنشر - عمان - الأردن، ط. الأولى.
٣. أبو حجر، مجيد محمود سعيد، (٢٠٠٢) نظرية التعسف في استعمال الحق ونظرية الظروف الطارئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط. الأولى.
٤. أبو زهرة، محمد، (١٩٥٨) أصول الفقه، دار الفكر العربي - القاهرة، جمهورية مصر العربية.
٥. -----، (١٩٦١) التّعسف في استعمال الحق، أسبوع الفقه الإسلامي ومهرجان الإمام ابن تيمية، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - دمشق (١٦-٢١).
٦. أبي البركات، عبد الرحمن بن أحمد بن، أبو الفرج الشهير بابن رجب، (٧٩٥هـ) جامع العلوم والحكم شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط. الثانية، ١٣٦٣هـ - ١٩٥٠م.
٧. البدخشاني، محمد أنور، (١٩٩٠) تيسير أصول الفقه، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - باكستان.
٨. بركاني، أم نائل، (٢٠٠٩) نظرية الوسائل في الشريعة الإسلامية: دراسة أصولية مقاصدية، دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى.
٩. بلتاجي، محمد، (١٩٨٧) في أحكام الأسرة: دراسة مقارنة، مكتبة الشباب، المنيرة - القاهرة، ط. الأولى.
١٠. -----، (٢٠٠٦) منهج عمر بن الخطاب في التشريع الإسلامي، دار السلام - القاهرة، ط. الثانية.
١١. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، أبو عبد الله، (٢٥٦هـ) صحيح البخاري الشهير بـ "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم"، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير اليمامة - بيروت، ط. الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
١٢. البُغَا، نسيبة مُصطَفَى، (١٤٣٣هـ) السياسة الشرعية وأثرها في الحكم التكليفي، دار النوادر - دمشق، ط. الأولى.
١٣. بلخير، عثمان، (٢٠٠٩) البعد التنزيلي في التنظير الأصولي عند الإمام الشاطبي، دار ابن حزم - بيروت، ط. الأولى.
١٤. بن أبي شيبه، عبد الله بن محمد، أبو بكر (٢٣٥هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض، ط. الأولى ١٤٠٩هـ.
١٥. بن رشد، محمد بن أحمد، أبو الوليد ابن رشد "الجد"، (ت. ٥٢٠هـ) البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة وضمنه المستخرجة من الأسمعة المعروفة بالعنبيه، لمحمد العتي القرطبي (ت. ٢٥٥هـ)، تحقيق: محمد حجي وآخرون، مطبوعات دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط. الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٦. بن عاشور، محمد الطاهر، (ت. ١٣٩٤هـ - ١٩٧٣م): التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر والتوزيع - تونس، طبعة ١٩٩٧م.
١٧. -----، (١٩٨٤) التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٨٤م.
١٨. -----، (٢٠٠١) مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق ودراسة: محمد الطاهر الميساوي، دار النفائس للنشر والتوزيع - عمان - الأردن، ط. الثانية.
١٩. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، (٢٧٩هـ) الجامع الصحيح المعروف بسنن الترمذي، ضبطه: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر - دمشق - سورية، ط. الأولى، ١٣٧٤هـ - ١٩٦٤م.
٢٠. الجبرين، عبد الله عبدالعزيز، (٢٠٠٠) ولاية الإيجار في النكاح، دار عالم الفوائد، ط. الأولى.
٢١. جرادات، محمد سليمان & الشيخ، سارة عارف، (٢٠١٧) الموجز في أصول التربية الإسلامية، دار الخليج، عمان - الأردن، ط. الأولى.
٢٢. الحامد، محمد، (١٤١٥هـ) دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي، وزارة الداخلية، مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض.
٢٣. الحامد، محمد بن معجب سعيد، (١٩٩٥) دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الاجتماعي: دراسة ميدانية في علم اجتماع التربية. مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية، الرياض، ط. الأولى.
٢٤. حسنة، عمر عبيد، (١٩٩٩) مقالات في التفكير المقصدي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط. الأولى.
٢٥. الخادمي، نور الدين بن مختار، (١٩٩٨) الاجتهاد المقاصدي: حجته.. ضوابطه.. مجالاته، كتاب الأمة، سلسلة دورية تصدر كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، العدد (٦٥)، جمادى الأولى.
٢٦. خالد، حسن، (١٩٨٦) مجتمع المدينة قبل الهجرة وبعدها، دار النهضة العربية - بيروت، ط. الأولى.
٢٧. الخراساني، سعيد بن منصور، (١٩٨٢) سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية - الهند، ط. الأولى.
٢٨. الخميس، عبد الله بن عبد الواحد، (١٣٩٩هـ) عقد الإجارة وتدخّل الدولة فيه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٢٩. الدبريني، فتحي، (١٩٨٤) الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط. الثالثة.
٣٠. -----، (١٩٩٧) الحق ومدى سلطان الدولة في تقييده، دار البشير.
٣١. الدسوقي، محمد عرفة، (٢٠١١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تحقيق: محمد عبد الله شاهين، دار الكتب العلمية، ط. الثالثة.
٣٢. الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين، (٦٠٦هـ) المحصول في علم أصول الفقه، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٣. راشد، طارق جمعة السيد & عبد الستار، محمد عبد الهادي، (٢٠١٩) الوجيز في شرح قانون الأسرة القطري رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٦، الجزء الأول (الزواج وقرق الزواج)، دار لمار للنشر والتوزيع والترجمة، الجيزة، الإصدار الأول.
٣٤. الرميلي، عبد الحكيم، (٢٠١٧) تغير الفتوى في الفقه الإسلامي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى.
٣٥. الزاهدي، حافظ ثناء الله، (١٩٩٧) تيسير الأصول، دار ابن حزم، بيروت.
٣٦. الزحيلي، وهبة، (٢٠٠٤) أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق - سورية.
٣٧. -----، (٢٠٠٠) الأسرة المسلمة في العالم المعاصر، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط. الأولى.
٣٨. الزرقا، مصطفى، (١٩٨٧) صياغة قانونية لنظرية التعسف باستعمال الحق في قانون إسلامي، دار البشير - عمان - الأردن، ط. الثانية.
٣٩. الزنكي، نجم الدين قادر كريم، (٢٠٠٦) الاجتهاد في مورد النص: دراسة أصولية مقارنة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى.
٤٠. الزبيدي، مصطفى عباس ختماس، (٢٠٠٦) آيات العمل الكسبي في القرآن الكريم - دراسة وتحليل -، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى.
٤١. السامرائي، نجم عبود مهدي، (٢٠١٨) مبادئ حقوق الإنسان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى.
٤٢. السيد، الطيب خضري، (١٩٨٣) الاجتهاد فيما لا نص فيه، مكتبة الحرمين - الرياض، ط. الأولى.
٤٣. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، أبو إسحاق اللخعي، (ت. ٧٩٠هـ) الموافقات، تحقيق: عبد الله دراز، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٤٤. -----، (٢٠٠٣) الاعتصام، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث - القاهرة، [د.ط.].

٤٥. -----، (٢٠١٧) الاعتصام، ضبطه وحققه: أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الثالثة.
٤٦. الشافعي، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجرجاني العجلوني، (ت. ١١٦٢هـ) كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الرابعة، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
٤٧. الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، طبعة مؤسسة البابي الحلبي، القاهرة [بدون بيانات].
٤٨. شهبان، راشد سعيد، (٢٠١٣) الضوابط الشرعية للثواب والمتغيرات في الإسلام، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ط. أولى.
٤٩. الشخيلي، عبد القادر، (٢٠١٦) حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والنظام السعودي والمواثيق الدولية، شركة مكتبة العبيكان للنشر، الرياض - السعودية، ط. الأولى.
٥٠. الصاوي، صلاح، (١٩٩٤) الثواب والمتغيرات في مسيرة العمل الإسلامي المعاصر، المنتدى الإسلامي، مدينة نصر، ط. الأولى.
٥١. الصنهاجي، أحمد بن إدريس الشهير بالقراقي، (٦٨٤هـ - ١٢٨٥م) أنوار البروق في أنواع الفروق الشهير بـ (الفروق) ومعه "إدارة الشروق على أنوار الفروق"، للشيخ قاسم بن عبد الله المعروف بابن الشاط (ت. ٧٢٣هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٥٢. الطالقاني، إسماعيل بن عباد، أبو القاسم المشهور بالصاحب بن عباد، (ت. ٣٨٥هـ) المحيط في اللغة، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ٢٠١٠م.
٥٣. الطبري، محمد بن جرير، أبو جعفر، (٣١٠هـ) تاريخ الأمم والملوك أو تاريخ الرسل والملوك المعروف بـ (تاريخ الطبري)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان، طبعة ١٩٩٨م.
٥٤. الطوسي، محمد بن محمد الغزالي، الشهير بأبي حامد الغزالي (٥٠٥هـ) المستصفى في علم الأصول، دار الكتب العلمية بيروت ط. الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٥٥. العجعي، سعد بن ثقل، (٢٠١٨) حجية فهم السلف: النظرية والتطبيق، دار مدارك للنشر - الرياض - المملكة العربية السعودية، ط. الأولى.
٥٦. القدومي، عبير ربي شاكرا، (٢٠٠٧) التعسف في استعمال الحق في الأحوال الشخصية، دار الفكر ناشرون وموزعون - عمان - المملكة الأردنية الهاشمية، ط. الأولى.
٥٧. كمال الدين، محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود السيوسي المعروف بابن الهمام، (٨٦١هـ) التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحات الحنفية والشافعية، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٥٨. كهوس، رشيد، (٢٠١٣) محاضرات في سيرة الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم، دار الحكمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط. الأولى.
٥٩. محمد أشرف بن أمير، أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، (٢٠١٣) عون المعبود شرح سنن أبي داود (ومعه شرح الحافظ ابن قيم الجوزية)، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الثالثة.
٦٠. مسرار، حميد، (٢٠١٣) نظرية الحق وتطبيقاتها في أحكام الأسرة، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى.
٦١. المعافري، محمد بن عبد الله بن محمد، المشهور بالقاضي أبو بكر بن العربي الإشبيلي المالكي، (٢٠١٩) أحكام القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط. الأولى.
٦٢. المنتدى العالمي للوسطية - الجبهة (عمان) - الأردن، ورشة عمل بعنوان: "تعزيز منظومة القيم في المجتمع"، سبتمبر ٢٠١٤م.
٦٣. مؤلف جماعي، (١٩٩٥) عدد خاص بأبحاث ندوة "حقوق الأسرة في ضوء المعطيات المعاصرة" التي عقدتها كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة - العين في الفترة ٢٥-٢٦ رجب ١٤١٥هـ، الموافق: ٢٧-٢٨ ديسمبر ١٩٩٤م، ط. الأولى.
٦٤. مؤلف جماعي، (٢٠١٥) قضايا الأسرة إشكالات راهنة ومقاربات متعدّدة، جمع وتنسيق: زكرياء العماري، منشورات مجلة القضاء المدني، سلسلة دراسات وأبحاث، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط. الأولى ٢٠١٥م.
٦٥. الموس، الحسين، (٢٠١٤) تقييد المباح - دراسة أصولية وتطبيقات فقهية -، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط. الأولى.
٦٦. النجار، عبد المجيد، (١٩٩٤) في المنهج التطبيقي للشريعة الإسلامية تنزيلاً على الواقع الراهن، دار النشر الدولي - الرياض، ط. الأولى.
٦٧. -----، (٢٠٠٦) مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط. الأولى.

٦٨. النيسابوري، محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم المعروف بابن البيع، (٤٠٥ هـ) المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
٦٩. هدوي عبد العزيز، (٢٠١٧) ضوابط الأسرة وحقوقها على ضوء مدونة الأسرة والتشريع الإسلامي والعمل القضائي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش.
٧٠. وحدة البحث في القانون الدستوري والجباي المغربي، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، مؤلف جماعي بعنوان: "في الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري في البلدان المغاربية"، إشراف: د. أحمد السوسي وبدعم من مؤسسة "هانس سايدل"، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، ط. الأولى، ٢٠١٥ م.

ثانياً: كتب اللغة والمعاجم والموسوعات:

١. -----، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - القاهرة، [بدون بيانات].
٢. آبادي، الفيروز، (١٩٨٧) القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الثانية.
٣. جمال الدين، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، (١٨٨٢) لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط. الأولى.
٤. الرازي، أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسن، (٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط. الأولى، ١٩٩٩ م.
٥. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، زين الدين أبو عبد الله، (٦٦٦ هـ) مختار الصحاح، عنيت بضبطه وتصحيحه: سميرة خلف الموالي، المركز العربي للثقافة والعلوم، بيروت - لبنان [بدون بيانات].
٦. مجمع اللغة العربية، (١٩٩٤) المعجم الوسيط، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة.

ثالثاً: المجلات المتخصصة والدوريات:

- ١- مجلة إسلامية المعرفة، السنة الثانية والعشرون، العدد (٨٥)، صيف ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م (بحث: الأسرة المسلمة في ظل التغيرات المعاصرة، ماجد أبو غزالة).
- ٢- مجلة الإحياء، جامعة باتنة ١ - كلية العلوم الإسلامية - الجزائر، ع ٤٤، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م (بحث: أحكام الأسرة بين الاجتهاد والتقنين، جيلالي تشوار).
- ٣- المجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث: مجلة علمية محكمة تصدر في دبلن - جمهورية أيرلندا كل ستة أشهر، العدد السابع، ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ - يونيو (حزيران) ٢٠٠٥ م (بحث: مقاصد الشريعة في أحكام الأسرة توجهاً لأحكام الأسرة المسلمة في الغرب، عبد المجيد النجار).
- ٤- مجلة القانون والاقتصاد للبحث في الشؤون القانونية والاقتصادية من الوجهة المصرية، كلية الحقوق، القاهرة، السنة السادسة والخمسون، العدد الأول، ١٩٨٦ م، (بحث: إساءة استعمال الحق في الفقه الإسلامي لمحمد زكي عبد البر).
- ٥- مجلة الميادين: مجلة الدراسات العلمية في حقوق المعرفة الحقوقية والسياسية والقانونية والاقتصادية بوجدة، العدد الثالث، ١٩٨٨ م (بحث: أهمية مراعاة القيم الإسلامية في قوانين الأحوال الشخصية، فاروق النهمان).
- ٦- مجلة الوعي الإسلامي: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ع (٥٦٦)، غشت (أغسطس) ٢٠١٢ م (بحث: حقوق الأسرة في الفقه الإسلامي، حميد مسرار).
- ٧- مجلة علوم الشريعة والقانون، مج ٣٣، العدد الأول، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.

رابعاً: المواقع الشبكة العنكبوتية (الإنترنت):

١. موقع جامعة منيسوتا - مكتبة حقوق الإنسان: <http://hrlibrary.umn.edu/arab/b003.html>
٢. موقع جريدة القانونية: <http://www.alkanounia.com>

رفاد للدراسات والأبحاث

www.refaad.com

المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة
e-ISSN 2617-6246 , p-ISSN 2617-6238

المجلد ٢ العدد ٢ - ٢٠١٩، ص ١٨٢ - ص ٢١٥

<https://doi.org/DOI:10.31559/sis2019.2.2.5>

Jurisprudence of the Maalikis and its Impact on the Absorption of Family Calamities - Wife's Grace for Processing A Model

Abdelaziz Ouasfi

Researcher in Islamic Studies and comparative law- Coordinator of the Al-BASSAER Center for Research and Studies- Morocco
wasfi22@gmail.com

Hamid Mesrar

Assistant professor, Université Mohammed Premier Oujda- Former professor at the Regional Center for the professions of education and training in Oujda- Morocco
hamidmessrar@hotmail.fr

Abstract: This research examines the concept of Islamic law and its treatment of the subject of the family in terms of its importance as the first cell in the building of society, as well as the statement of its rights, its sound foundations and its strong pillars that guarantee its stability and preserve its existence and durability.

One of these pillars is its system of rights, which is the safety valve for its preservation and stability, to ensure its proper use and to avoid any abuse in the light of the fact that Western culture and its intellectual payload promote a declaration of war on the Islamic family rights system as overriding rights. Was a cause of the injustice inflicted on women, it is no longer valid for our living reality.

The researchers chose the issue of letting the wife to prepare herself for the beginning of a stable family life as a model of study based on the legal texts, fiqh, fatwas of scholars and family calamities in the subject.

Keywords: jurisprudence-family-marital rights-the eyes of the wife-family relations.

References:

- [1] أبو أحمد. مني 'بد ألقادر، ألتأكامل ألكري ألاسري فـي أالرـويـه أالاسلاميه، بـهـتـ دمن كـتاب "أالاسـر أالمسلم فـي زل ألتـغـير أالمـاسـر"، ثـيـر: رايـد جـمـل 'كاشـه وـمـنـدـر 'رفـات زـيـتـون، أـلمـ'ـهـد أـلـ'ـالمـي لـلـفـكر أالاسلامـي- مـكـتـب أـلـاردن، وـدار أـلـفـتـ لـلـدراسـات وـالـنـشـر - 'مان - أـلـاردن، ت. أـلـاولا، (2015)
- [2] أبو حجر. مجيد محمد سـ'ـيد، نـزـريـة ألتـسـف فـي أـسـتـمال أـلـهـق وـنـزـريـة أـلـزـرف أـلـتـاريـه، دار أـلـتـقـافـه لـلـنـشـر وـالـتـوـزـيـع، 'مان - أـلـاردن، ت. أـلـاولا، (2002)
- [3] أبو زهر. محمد، أـسـول أـلـفـق، دار أـلـفـكر أـلـرـبـي - أـلـقـاـرـهـر، جـمـهـوريـة مـصر أـلـرـبـيـه، (1958)
- [4] -----، ألتـاـسـف فـي أـسـتـمال أـلـهـق، أـسـبـوـع أـلـفـق أالاسلامـي وـمـنـرـجـان ألامام أبـن تـيـمـيـه، أـلمـجـلـس أـلـاـلـي لـرـايـة أـلـفـنـون وـالـاداب وـالـلـم أـلـاـجـتـمـاعـي- دـمـشـق (16-21)، (1961)

- [5] Āby Albrkat. 'bd Alrhm̄n Bn Āhmd Bn, Ābw Alfrj Alsh̄hyr Bābn Rjb, (795h) Ĵam' Al'lw̄m Wāl̄hkm Sh̄rh Kh̄msyn H̄dyth̄a Mn Jwam' Al̄k̄lm, M̄tb'ī M̄ṣṭfa Al̄bāby Al̄hl̄by Wāwladh - Alqahrh - Jmh̄wryt̄ M̄sr Al'rbyh, T. Alth̄anyh, (1363h- 1950m).
- [6] Al'jmy. S'd Bn Th̄ql, H̄jy't̄ Fhm Al̄slf: Alnzryh Wāl̄t̄byq, Dar Md̄ark Llnsh̄r- Alryād- Almm̄lk̄h Al'rbyh Als'wdyh, T. Alāwla, (2018)
- [7] Alāmdy. 'ly Bn M̄hmd, Alāhk̄am Fy Āṣwl Alāhk̄am, Th̄qyq: Syd Aljmyly, Dar Alktāb Al'rby, T. Alāwla, (1404h)
- [8] Albd̄kh̄sh̄any. M̄hmd Ānwr, Tysyr Āṣwl Al̄fqh, ĀDar̄t̄ Alqr̄an Wāl'lw̄m Alāsl̄amyh - Bakstan, (1990)
- [9] Alb̄kh̄ary. M̄hmd Bn Āsmā'ȳl Bn Ābrāhym, Ābw 'bd Allh, (256h) Sh̄ȳh Alb̄kh̄ary Alsh̄hyr B: "Al̄jam' Al̄ms̄nd Alsh̄ȳh Al̄mk̄h̄t̄sr Mn Ām̄wr Rswl Allh - Sh̄ȳh Allh 'lyh Wslm-", Th̄qyq: M̄ṣṭfa Dyb Al̄bgh̄a, Dar Ābn Kth̄yr Al̄ym̄mh- Byrwt T. Alth̄alth̄h, (1407h- 1987m).
- [10] Albugh̄ā. Nsyb̄tu M̄ṣṭafaa, Alsyāsh Alsh̄r'yh Wāth̄r̄h̄a Fy Al̄h̄km Al̄tk̄lyfy, Dar Alnwādr - Dmsh̄q, T. Alāwla, (1433h)
- [11] Aldryny. Fth̄y, Al̄hq Wmda Sl̄ṭan Āldwlh Fy Tqyydh, M̄wss̄t̄ Al̄rsal̄h - Byrwt, T. Alth̄alth̄h, (1984)
- [12] -----, Al̄hq Wmda Sl̄ṭan Āldwlh Fy Tqyydh, Dar Albs̄hyr, (1997)
- [13] Aldswqy. M̄hmd 'rfh, H̄ash̄y't̄ Aldswqy 'la Alsh̄rh̄ Al̄kb̄yr, Th̄qyq: M̄hmd 'bd Allh Sh̄āhyn, Dar Alkt̄b Al'im̄yh, T. Alth̄alth̄h, (2011)
- [14] Alh̄amd. M̄hmd Bn M'jb S'ȳd, Dwr Al̄mw̄ss̄at Al̄tr̄bwyh Gh̄yr Al̄rsm̄yh Fy 'mly't̄ Āld̄bt̄ Ālaj̄tm̄'y: Drāsh Myd̄anyh Fy 'lm̄ Āj̄tm̄' Al̄tr̄byh, Mr̄kz Ābh̄ath̄ M̄k̄af̄h̄t̄ Ālj̄rymh, Wz̄ar̄t̄ Āld̄akh̄lyh, Alryād, T. Alāwly, (1995)
- [15] Alh̄amd. M̄hmd, Dwr Al̄mw̄ss̄at Al̄tr̄bwyh Gh̄yr Al̄rsm̄yh Fy 'mlyh Āld̄bt̄ Ālaj̄tm̄'y, Wz̄ar̄t̄ Āld̄akh̄lyh, Mr̄kz Ābh̄ath̄ M̄k̄af̄h̄t̄ Ālj̄rymh, Alryād, (1415h)
- [16] Aljbryn. 'bd Allh 'bd̄al'zyz, Wlaȳt̄ Āl̄aj̄bar Fy Āln̄kah, Dar 'alm̄ Ālfwāȳd, T. Alāwla, (2000)
- [17] Alkh̄ad̄my. Nwr Āldyn Bn Mk̄ht̄ar, Ālaj̄th̄ad̄ Ālm̄q̄as̄dy: H̄jȳth, D̄wāb̄th, M̄jal̄ath, K̄ṭāb Ālāmh, Sl̄sl̄h Dwryh T̄s̄dr Kl̄ Sh̄h̄ryn 'n Wz̄ar̄t̄ Ālāwq̄af Wālsh̄w̄wn Ālāsl̄amyh - Q̄tr, Āl'dd (65), Jmādy Ālāwla, (1998)
- [18] Alkh̄mys. 'bd Allh Bn 'bd Ālwāhd, 'qd Ālaj̄arh Wtd̄kh̄ūl Āldwlh Fyh, Rs̄al̄t̄ Maj̄st̄yr Gh̄yr Mnsh̄wrh, Kly't̄ Ālsh̄ry'h Wāl̄dr̄as̄at Ālāsl̄amyh, Ĵam'ī ĀlāM̄am̄ M̄hmd Bn S'wd Ālāsl̄amyh, Alryād, Almm̄lk̄h Al'rbyh Als'wdyh, (1399h)
- [19] Alkh̄ras̄any. S'ȳd Bn Mn̄swr, Snn S'ȳd Bn Mn̄swr, Th̄qyq: H̄byb Alrhm̄n Ālā'zmy, Āldar Āls̄lfȳh- Ālh̄nd, T. Alāwla, (1982)
- [20] Ālm'afry. M̄hmd Bn 'bd Allh Bn M̄hmd, Ālmsh̄h̄wr B̄alq̄ady Ābw Bkr Bn Āl'rby Ālāsh̄byly Ālm̄alk̄y, Āhk̄am Ālqr̄an, Dar Āl̄fkr Ll̄ṭ̄b̄a'h Wāl̄nsh̄r Wāl̄twzy', Byrwt - Lbn̄an, T. Alāwla, (2019)
- [21] Ālm̄nt̄da Āl'al̄my Ll̄wstyh - Ālj̄byhh ('māan) - Āl̄ard̄n, Wrsh̄t̄ 'ml B'n̄wān: "T'zyz Mn̄zwm̄t̄ Ālqym Fy Ālm̄j̄tm̄", (Sbt̄m̄br 2014m).

- [22] Almws. Alhsyn, Tqyyd Almbah- Drash Aswlyh Wttbyqat Fqhyh-, Mrkz Nma' Libhwt Wldrasat, Byrwt, T. Alawla, (2014)
- [23] Alnjar. 'bd Almjyd, Fy Almnhy Altbyqy Lshry'h Alaslamy Tnzyla'a 'ly Alwaq' Alrah, Dar Alnshr Aldwly - Alryad, T. Alawla, (1994)
- [24] -----, Mqasd Alshry'h Bab'ad Jdydh, Dar Alghrb Alaslamy- Byrwt, T. Alawla, (2006)
- [25] Alnysabwry. Mhmd Bn 'bd Allh Bn Hmdwyh Bn Nu'ym Alm'rwf Babn Alby', (405h) Almstdrk 'la Alshyhyn, Thqyq: Mstfa 'bd Alqadr 'ta, Dar Alktb Al'imyh - Byrwt, T. Althanyh, (1422h - 2002m).
- [26] Alqdwmy. 'byr Rbh Shkr, Alt'sf Fy Ast'mal Alhq Fy Alahwal Alshkhsy, Dar Alfkr Nashrwn Wmz'wn- 'maan- Almmkh Alardnyh Alhashmyh, T. Alawla, (2007)
- [27] Alazy. Mhmd Bn 'mr Bn Alhsyn, Fkhr Aldyn, (606h) Almhswl Fy 'Im Aswl Alfqh, Dar Alktb Al'imyh - Byrwt, T. Alawla, (1408h- 1988m).
- [28] Alrmyly. 'bd Alhkym, Tghyur Altwy Fy Alfqh Alaslamy, Dar Alktb Al'imyh- Byrwt, T. Alawla, (2017)
- [29] Alsamrayy. Njm 'bwd Mhdy, Mbadyy Hqwq AlaNsar, Dar Alktb Al'imyh, Byrwt, T. Alawla, (2018)
- [30] Alsawy. Shlah, Althwabt Walmtghyrat Fy Mysr Al'ml Alaslamy Alm'asr, Almntda Alaslamy, Mdynt Nsr, T. Alawla, (1994)
- [31] Alshaf'y. Mhmd Bn Adrys, Alrsalh, Thqyq: Ahmd Shkr, Tb't Mwss't Albaby Alhlby, Alqahrh [Bdwn Byanat].
- [32] Alshaf'y. Asma'yl Bn Mhmd Bn 'bd Alhady Aljr'ajy Al'jlwny, (T. 1162h) Kshf Alkhfa' Wmzyl Alalb'as 'ma Ashthr Mn Alahadyth 'la Alsnh Alnas, Dbth Wshhh Wwd' Hwashy: Alshykh Mhmd 'bd Al'zyz Alkhaldy, Dar Alktb Al'imyh, Byrwt, T. Alrab'h, (1439h - 2018m).
- [33] Alshykhly. 'bd Alqadr, Hqwq Altfl Fy Alshry'h Alaslamy Wlnzam Als'wdy Walmwathyq Aldwlyh, Shrk't Mktbt Al'bykan Llnshr, Alryad - Als'wdy, T. Alawla, (2016)
- [34] Alsnhajy. Ahmd Bn Adrys Alshhyr Balqrafy, (684h - 1285m) Anwar Albrwq Fy Anwa' Alfrwq Alshhyr B (Alfrwq) Wm'h "Adrar Alshrwq 'la Anwar Alfrwq", Lshykh Qasm Bn 'bd Allh Alm'rwf Babn Alshat (T. 723h), Thqyq: Khlyl Almnswr, Dar Alktb Al'imyh - Byrwt, T. Alawly, (1418h - 1998m).
- [35] Alshatby. Abraham Bn Mwsy Bn Mhmd, Abw Ashaq Allakhmy, (T. H790) Almwafqat, Thqyq: 'bd Allh Draz, Dar Alktb Al'imyh - Byrwt, T. Alawla, (1411h - 1991m).
- [36] -----, Ala'tsam, Dbth Whqqh: Ahmd 'bd Alshafy, Dar Alktb Al'imyh- Byrwt, T. Althalth, (2017)
- [37] -----, Ala'tsam, Thqyq: Syd Abraham, Dar Alhdyth- Alqahrh, [D.T], (2003)
- [38] Alsyd. Altyb Khdry, Alajthad Fyma La Ns Fyh, Mktbt Alhrmy- Alryad, T. Alawla, (1983)
- [39] Altaqany. Asma'yl Bn 'bad, Abw Alqasm Almsghwr Balshab Bn 'bad, (T. 385h) Almhyt Fy Allghh, Thqyq: Mhmd 'thman, Dar Alktb Al'imyh, Byrwt, T. Alawla, (2010m).

- [40] Alṭbry. Mḥmd Bn Jryr, ʿAbw Jʿfr, (310h) Tarykh ʿAlamm Waḥmlwk ʿAw Tarykh Alrsl Waḥmlwk ʿAlmʿrwf B: (Tarykh Alṭbry), Mʿssī ʿAlāʿlmy Llmṭbwʿat, Byrwt - Lbnān, Ṭbʿh, (1998m).
- [41] Altrmdhy. Mḥmd Bn ʿysy Bn Saʿwrh Bn Mwsy Bn Aḏḥak, (279h) ʿAljamʿ Alshyh ʿAlmʿrwf Bsn Altrmdhy, Dbth: ʿbd Alrhmn Mḥmd ʿthman, Dar Alfkr - Dmshq - Swrya, Ṭ. Alāwla, (1374h - 1964m).
- [42] Alṭwasy. Mḥmd Bn Mḥmd Alghẓaly, Alshhyr Bāby Ḥamd Alghẓaly (505h) ʿAlmstṣfa Fy ʿlm Alāswl, Dar Alktb Alʿlmyh Byrwt Ṭ. Alāwla, (1413h - 1993m).
- [43] Alẓahdy. Ḥafẓ Ṭḥnaʿ Allh, Tysyr Alāswl, Dar ʿAbn Ḥzm, Byrwt, (1997)
- [44] Alzhyly. Whbh, ʿAṣwl Alfqh Alāslamy, Dar Alfkr ʿAlmʿaṣr- Byrwt, Dar Alfkr- Dmshq - Swrya, (2004)
- [45] -----, Alāsrh ʿAlmslmh Fy Alʿalm ʿAlmʿaṣr, Dar Alfkr ʿAlmʿaṣr, Byrwt, Ṭ. Alāwla, (2000)
- [46] Alznky. Njm Aldyn Qadr Krym, ʿAlajḥad Fy Mwrđ Alnṣ: Drash ʿAṣwlyh Mqarnh, Dar Alktb Alʿlmyh- Byrwt, Ṭ. Alāwla, (2006)
- [47] Alzrqā. Mṣṭfa, Ṣyaghḥ Qanwnyh Lnzyrī ʿAltʿsf Baṣṭʿmal Alḥq Fy Qanwn ʿAṣlmy, Dar Albsḥyr- ʿmān- ʿAlārdn, Ṭ. Alḥanyh, (1987)
- [48] Alzydy. Mṣṭfa ʿbas Khmāas, ʿĀyat Alʿml ʿAlksby Fy ʿAlqrān ʿAlkrym- Drash Wḥlyl-, Dar Alktb Alʿlmyh- Byrwt, Ṭ. Alāwla, (2006)
- [49] Bltajy. Mḥmd, Fy ʿḤkam Alāsrh: Drash Mqarnh, Mktbī ʿAlshḥab, ʿAlmnyrh - ʿAlqahrh, Ṭ. Alāwla, (1987)
- [50] -----, Mnḥj ʿmr Bn ʿAlkhṭab Fy ʿAltshryʿ Alāslamy, Dar ʿAlslam- ʿAlqahrh, Ṭ. Alḥanyh, (2006)
- [51] Blkhyr. ʿthman, Albʿd Altnzyly Fy ʿAltnzyr Alāswly ʿnd ʿAlaMam ʿAlshatby, Dar ʿAbn Ḥzm - Byrwt, Ṭ. Alāwla, (2009)
- [52] Bn ʿashwr. Mḥmd Alṭahr, (T. 1394h - 1973)M: Alṭhyr Wāṭnwyr, Dar Shnwn Llnshr Wāṭwzyʿ - Twns, Ṭbʿh, (1997m).
- [53] -----, Alṭhyr Wāṭnwyr, ʿAḏar ʿAltnwshy Llnshr, Twns, (1984)
- [54] -----, Mqaṣd Alshryʿh Alāslamyh, Ṭḥyq Wdrash: Mḥmd Alṭahr ʿAlmysawy, Dar ʿAlnfays Llnshr Wāṭwzyʿ - ʿmān- ʿAlārdn, Ṭ. Alḥanyh, (2001)
- [55] Bn ʿAby Shybh. ʿbd Allh Bn Mḥmd, ʿAbw Bkr (235h), ʿAlmsnf Fy ʿAlāḥadyth Wāṭḥar, Ṭḥyq: Kmāl Ywsf ʿAlḥwt, Mktbī ʿAlrshd - ʿAlryaḏ, Ṭ. Alāwla, (1409h).
- [56] Bn Rshd. Mḥmd Bn ʿḤmd, ʿAbw Alwlyd ʿAbn Rshd "ʿAljd", (T. 520h) ʿAlbyan Wāṭḥsyl Wāṭshrh Wāṭwjyh Wāṭʿlyl Fy Msaʿyl ʿAlmstkhrjī Wḏmnh ʿAlmstkhrjī Mn ʿAlāsmʿh ʿAlmʿrwfh Balʿtbyh, Lmḥmd Alʿtby ʿAlqrṭby (T. 255h), Ṭḥyq: Mḥmd Ḥjīy Wāḥhrwn, Mṭbwʿat Dar ʿAlghrb Alāslamy - Byrwt, Ṭ. Alḥanyh, (1408h - 1988m).
- [57] Brkāny. ʿAm naʿyl, Nzryī ʿAlwsaʿyl Fy ʿAlshryʿh Alāslamyh: Drash ʿAṣwlyh Mqaṣdyh, Dar ʿAbn Ḥzm, Byrwt, Ṭ. Alāwla, (2009)

- [58] Hdwy 'bd Al'zyz, Dwabt Alāsrh Whqwqhā 'ly Dw' Mdwnī Alāsrh Wāltshry' Alāslāmy Wāl' ml Alqda'yy, Almtb'h Wālwraqh Alwṭnyh, Mṛaksh, (2017)
- [59] Hsnh. 'mr 'byd, Mqalat Fy Altfkyr Almqšdy, Almktb Alāslāmy- Byrwt, T. Alāwla, (1999)
- [60] Jradat. Mḥmd Slyman & Alshykḥ. Sarh 'arf, Almwjz Fy Ašwl Altrbyh Alāslāmyh, Dar Alkhlyj, māan - Alārdn, T. Alāwla, (2017)
- [61] Khald. Hsn, Mjtm' Almdynh Qbl Alhjrḥ Wb'dha, Dar Alnhdh Al'rbyh - Byrwt, T. Alāwla, (1986)
- [62] Khws. Rshyd, Mḥadrāt Fy Syrī Alkhlfā' Alrashdyn Rdy Allh T'aly 'nhm, Dar Alhkmh, Alqahrh- Jmhwyh Msr Al'rbyh, T. Alāwla, (2013)
- [63] Kmal Aldyn. Mḥmd Bn 'bd Alwāhd Bn 'bd Alḥmyd Abn Ms'wd Alāsywasy Alm'rwf Bābn Alhmām, (861h) Althryr Fy Ašwl Alfqh Aljam' Byn Ašlāḥat Alhnfyh Wāshāf' yh, Dar Alktb Al'imyh- Byrwt, (1403h - 1983m).
- [64] Mḥmd Ašhrf Bn Āmyr. Ābw Altyb Mḥmd Shms Alḥq Al'zym Ābady, 'wn Alm'bwd Shrh Snn Āby Dawd (Wm'h Shrh Alḥafz Abn Qym Aljwzyāh), Dbth Wshāḥh: 'bd Allh Mḥmwd Mḥmd 'mr, Dar Alktb Al'imyh - Byrwt, T. Althalthh, (2013)
- [65] Msrar. Hmyd, Nzryī Alḥq Wttbyqatha Fy Aḥkam Alāsrh, Dar Alktb Al'imyh- Byrwt, T. Alāwla, (2013)
- [66] Mwlāf Jma'y, Qdaya Alāsrh Aškalaṭ Rahnh Wmqarbat Mt'didh, Jm' Wtnsyq: Zkrya' Al'mary, Mnshwrāt Mjlī Alqda' Almdny, Slsī Drasāt Wābhath, Mtb'ī Alm'arf Aljdydh, Alrbat, T. Alāwla, (2015m).
- [67] Mwlf Jma'y, 'dd Khaṣ Bābhath Ndwī "Hqwq AlāsrhFy Dw' Alm'tyat Alm'ašrh" Alty 'qdtha Klyī Alshry'h Wālganwn, Jam'ī Alamarāt Al'rbyh Almtḥdh - Al'yn Fy Alfrh 25-26 Rjb 1415h, Almwāfq: 27-28 Dysmbr 1994m, T. Alāwla, (1995)
- [68] Rashd. Tarq Jm'h Alsyd & 'bd Alstar. Mḥmd 'bd Alḥady, Alwjyz Fy Shrh Qanwn Alāsrh Alqtry Rqm 22 Lsnī 2006, Aljz' Alāwl (Alzwaj Wfrq Alzwaj), Dar Lmar Llnshr Wātwzy' Wālrjmh, Aljyzh, Alāsdar Alāwl, (2019)
- [69] Shhwan. Rashd S'yd, Alqwbāt Alshr'yh Lthwabt Wāmtghyrāt Fy Alāslām, Dar Almamwn Llnshr Wātwzy', māan - Alārdn, T. Āwla, (2013)
- [70] Whdī Albhth Fy Alqanwn Aldstwry Wāljba'yy Almgḥarby, Klyī Alhqwq Wā'lwm Alsasyh Bswsh, Mwlf Jma'y B'nwan: "Fy Alantqal Aldymqrāṭy Wāslāḥ Aldstwry Fy Albldan Almgḥarbyh", Ašhrāf: D. Āḥmd Alswsy Wbd'm Mn Mwssī "Ḥans Saydl", Mnshwrāt Mjm' Alātrsh Lktāb Almkḥts, Twns, T. Alāwla, (2015m).